جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م على العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني ١٩٥١- ١٩٥٥م

إعداد

د/ حسين حسانين عبد الرحمن حسانين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر فرع أسيوط

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية- محكمة- نصف سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م على العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني١٩٥١- ١٩٥٥م

حسين حسانين عبد الرحمن حسانين

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، أسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الالكتروني: husseinhassanein.47@azahar.edu.eg

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م – بين مصر وبريطانيا– على العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥م، من خلال كشف العوامل التي أدت إلى انسحاب العمال، وتتبع الموقف البريطاني من ذلك الانسحاب، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتوفير سبل العمل لهم، وكذلك تأييد الأحزاب السياسية والهيئات النقابية لحركة العمال، وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي بشقيه الوصف والتحليل، والذي يقوم على جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة، ثم نقدها، واستنباط الحقائق منها، وتحديد أبعادها وتحليلها للوصول إلى النتائج المترتبة عليها، ثم ترتيبها وصياغتها لإخراجها في شكلها النهائي. واقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في مقدمة وتمهيد وأربعة محاور، يليهم خاتمة، ومجموعة من الملاحق، ثم ثبت بالمصادر والمراجع. وقد اختص التمهيد بأحوال عمال القناة قبل عام ١٩٥١م، ثم جاء المحور الأول لبيان انسحاب العمال المصريين من معسكرات الجيش البريطاني عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وأعقبه المحور الثاني لتوضيح موقف السلطات البريطانية من انسحاب العمال المصريين، أما المحور الثالث فقد تناول إجراءات الحكومة المصرية في مواجهة انسحاب العمال، ثم عمد المحور الرابع إلى إلقاء الضوء على دور الأحزاب السياسية والهيئات النقابية في

مواجهة انسحاب العمال. وقد أكدت الدراسة أن انسحاب العمال المصريين جاء بدافع من وطنيتهم استجابة لنداء الحكومة المصرية، وأن السلطات البريطانية اتبعت سبيل الترغيب والترهيب ضدهم لكنها فشلت على المستويين الرسمي والشعبي، كما سَجَّلتْ إجراءات الحكومة المصرية تجاه هؤلاء العمال لتعيينهم في الوزارات والمصالح المختلفة، معتمدةً في ذلك على دعم الأحزاب السياسية والهيئات النقابية لها في قرارتها تلك. وقد اعتمدت الدراسة علي مجموعة من المصادر المنشورة وغير المنشورة، إضافة إلي المصادر المعاصرة والدوريات المتعلقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: عمال، معاهدة، معسكرات، الجيش البريطاني، القناة.

The Impact of the 1936 Treaty Cancellation on the Egyptian Workers in the British Army Camps 1951-1955

Hussein Hassanein Abdel Rahman Hassanein.
Lecturer of modern history at the Faculty of Arabic Language in Assiut.
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Assiut, Al-Azhar University, Egypt.
Email/ husseinhassanein.47@azahar.edu.eg

Abstract:

This study aims to determine the impact of the 1936 Treaty cancellation on the Egyptian workers in the British army camps from 1951 to 1955 by revealing the factors that led to the workers' withdrawal and tracing the British position on that withdrawal, and the measures taken by the Egyptian government to provide means of work for them. As well as the support of political parties and trade union bodies for the movement of the workers. The study relied on the historical research method, applying both its descriptive and analytical parts, which is based on collecting the scientific material related to the subject of the research from its various sources, then criticizing it, deriving facts from it, determining its dimensions, and analyzing it to reach its results, then arranging and formulating it to its final form. The nature of the study required that it come in an introduction, a preface, four chapters, followed by a conclusion, a set of appendices, then proven with sources and references. The preface was concerned with the conditions of the Canal workers before 1951, then the first chapter came to explain the withdrawal of Egyptian workers from the British army camps after the cancellation of the 1936 treaty, followed by the second chapter to clarifythe position of the British authorities on the withdrawal of workers. The third chapter addressed the Egyptian government's measures in the face of the workers'

withdrawal. Then the fourth chapter shed light on the role of political parties and trade union bodies in dealing with the workers' withdrawal. The study confirmed that the withdrawal of Egyptian workers came out of their patriotism in response to the Egyptian government’s call and that while the British authorities used the carrot-and-stick approach against them, it failed both officially and publicly. It also recorded the Egyptian government’s actions toward these workers by appointing them to ministries and various interests, relying on the support of political parties and trade union bodies for these decisions. The study relied on an authentic group of published and unpublished sources, in addition to contemporary sources and periodicals related to the research topic.

Keywords: Workers, Treaty, Camps, The British army, Canal.

المقدمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُرفع الدرجات، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، فاطر الأرض والسموات، والصلاة والسلام على الذي ختم الله . ﷻ . برسالته جميع الرسالات، سيدنا محمد . ﷺ . المبعوث بالخيرات والرحمات، **وبعد:**

يتناول هذا البحث «أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م على العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني» أوضاع العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني بمنطقة القناة منذ إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتي السودان ١٨٩٩م في أكتوبر ١٩٥١م حتى تسوية أوضاعهم وتثبيتهم في الوظائف الحكومية عام ١٩٥٥م.

فقد حددت معاهدة ١٩٣٦م عدد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس وشبه جزيرة سيناء والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية في ١٠ آلاف جندي و ٤٠٠ طيَّار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية وقت السلم، وخلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥م نما الوجود البريطاني في منطقة القناة بشكل متزايد، واستمر هذا النمو بعد الحرب، حيث وصل إلى ٣٨ ألف جنديٍ في عام ١٩٥١م، قام على خدمتهم العديد من عمال اليومية المصريين ممن كانوا يعملون في جميع مرافق القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية تعالت الأصوات المعادية لبريطانيا في مصر بعد أن ازداد تسلط الإنجليز على البلاد سياسيًا واقتصاديًا، وازداد تدخلهم في شؤونها ضمانًا لمولاة السياسة المصرية لهم في ظروف حربٍ ضروس، وشمل هذا التدخل ربط السياسة المصرية بالسياسة البريطانية، كما شمل السياسات المالية والاقتصادية التي وجهت لخدمة احتياجات الإمبراطورية المحاربة وجيوشها، في وقت تصاعدت فيه الأسعار وزاد التضخم، على نحو لم يحدث من قبل.

ومع إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتي ١٨٩٩م تعددت طرق المقاومة ضد القيادة البريطانية في منطقة القناة وتنوعت الأساليب التي اصطنعها المصريون لمحاربة الإنجليز؛ فبدأت المقاومة السلبية بمقاطعة البضائع الإنجليزية وعدم التعاون مع القوات البريطانية، وانسحاب العمالِ والفنيين المصريين من معسكرات القناة، ومقاطعة سائقي القطارات وعمال السكك الحديدية خدمة القوات البريطانية، وامتناع المتعهدين والموردين والمقاولين عن التعامل معهم.

ورغمَ أن مقاطعة العمال لم تكن منظمةً، إلا إنها أربكت السلطات البريطانية وشلت كثيرًا من مرافقهم الحيوية، فاضطروا إلى إغلاق بعض الورش الحربية، وظلت كثيرٌ من سفنهم في مياه القناة لا تجد من يرشدها أو يقوم بتفريغ حمولتها، أو تموينها بالمؤن اللازمة لها، بعد أن فشلت محاولات الترغيب والترهيب التي اتبعتها القوات العسكرية مع العمال المصريين في القناة، ومن ثم أخذت عائلات الضباط والجنود تهاجر عائدةً إلى مسقط رأسها بعد أن أرهقتها المقاطعة التي قام بها العمال المصريون بدافع من شعورهم ووطنيتهم.

وكان على الحكومة المصرية إزاء هذه المقاطعة السلبية وانسحاب العمال من معسكرات الجيش البريطاني في القناة أن تتخذ إجراءات فعَّالة لتيسير سبل العمل لهم، وبدأت بتسجيل أسمائهم عن طريق مكاتب العمل في أنحاء البلاد، كما قامت بتعيينهم وبصرف أجورهم منذ تركهم العمل وحتى استلامهم أعمالهم الجديدة، كما قامت بنقلهم مجانًا بالسكك الحديدية، ومنحهم سلفًا نقدية، ولاشك أن هذه الإجراءات تؤكد أن الدولة المصرية كانت مستعدة لتأمين هؤلاء العمال وعائلاتهم، وتكشف عن الوجه الإنساني للحكومة المصرية القائمة في مصر آنذاك.

وقد ساند الحكومة في إجراءاتها تلك جميع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية التي قامت هي الأخرى بتأييد ومباركة حركة عمال القناة من خلال الاجتماعات العديدة التي قاموا بها في العاصمة والأقاليم منددين بسياسة السلطات البريطانية تجاه العمال المصريين.

والبحث الذي بين أيدينا يعرض دور العمال المصريين في مقاومة الاحتلال البريطاني في منطقة القناة، والدور الذي قامت به الحكومات المصرية المتتابعة تجاه هؤلاء العمال، كما يعرض أيضًا لصور من الويلات والمتاعب التي عانى منها العمال المصريون في ظل وجود الاحتلال البريطاني البغيض في منطقة القناة، وذلك بالاعتماد على المصادر الوثيقة التي تؤرخ لهذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر الحديث، مثل: وثائق وزارة الخارجية المصرية التي مثَّلت أحد أهم المصادر الرئيسة للمادة العلمية لهذا البحث؛ نظرًا لطبيعة البحث الذي يتناول موقف السلطات البريطانية من انسحاب العمال المصريين من معسكرات القناة، والتي تدخل في اختصاص الوزارة؛ حيث حوت التقارير المختلفة معلومات مفصلة عن الموقف البريطاني من قضية العمال، هذا بالإضافة إلى وثائق وزارة الشئون الاجتماعية التي حوت العديد من التقارير عن إجراءات الحكومة المصرية تجاه عمال القناة.

كما كان للوثائق المنشورة إسهامات ملموسة في هذا البحث ويأتي في مقدمتها: محاضر جلسات مجلسي النواب والشيوخ في المدة من عام ١٩٥٠م وحتى عام ١٩٥٢م، كما شكلت الصحافة المصرية أحد الروافد المهمة لتغطية ومتابعة الكثير من الأحداث التي تضمنها البحث، وشكلت سندًا قويًا في إلقاء أضواء جديدة على بعض القضايا، وتزويد الباحث بالمزيد من المعلومات لدراسة بعض الجوانب المبهمة في البحث.

والله وليُّ التوفيق،،،

التمهيد

العمال المصريون في معسكرات الجيش البريطاني قبل عام ١٩٥١م

أقرت معاهدة ١٩٣٦م بين مصر وبريطانيا وضع قوات عسكرية بريطانية قوامها(١٠,٤٠٠) جندي بريطاني في منطقة قناة السويس، تتعاون مع القوات المصرية بدعوى حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية، والدفاع عن قناة السويس، لحين تقوية الجيش المصري، وتعهد الطرفان بعدم اتخاذ إجراء سياسي معادٍ للآخر(١). وقد انخرط في خدمة هؤلاء الجنود – الذين نما وجودهم في منطقة القناة عقب الحرب العالمية الثانية – العديد من العمال المصريين بحثًا عن فرصة عمل، ونظرًا لارتفاع الأجور المقدمة لهم من قبل السلطات البريطانية، وتنوعت أعمالهم ومهامهم من عمال شحن وتفريغ، وكتبة، ومخزنجية، وسعاة، وفراشين، وطباخين، وعمال كيِّ الملابس، والحلاقة، والمخابز، وبنائين، ونقاشين، وسمكرية، وسباكين، وميكانيكية، وكهربائية،

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٤٤، كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٩– ٠٠٨٧، النشرات السرية لوزارة الخارجية المصرية من ٢ يناير ١٩٥٠م حتى ١٥ يونيو ١٩٥٢م ، النشرة السرية رقم ١٣ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٥١م، ص ٧، ٨؛ مضابط مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، الجلسة التاسعة والأربعون بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥١م، (بيان رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس عن قطع المحادثات بين مصر وبريطانيا)، ص ٤١٧٨؛ مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثاني، ملحق مضبطة الجلسة السابعة والأربعين بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٥١م، ملحق رقم١، (تقرير اللجنة الخاصة بنظر تشريعات إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية المبرمة في سنة ١٩٣٦م واتفاقيتي سنة ١٨٩٩م والتدابير التي ستتخذ نتيجة ذلك)، ص ٧٤.

وحدادين، وسائقي سيارات، وترزية، وخيمية، وعمال أحذية، وعمال طباعة، وبحريين، وعمال في الصناعات الدقيقة، وملاحظين، وعتَّالين، وغيرهم(١).

وقبل التفكير في إلغاء معاهدة ١٩٣٦م لم تكن لدى مصلحة العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية المصرية أي بيانات عن عدد العمال المصريين في المعسكرات البريطانية أو أي معلومة عن كيفية توزيعهم في المناطق المختلفة، أو الصناعات التي يقومون بها(٢).

وقد رأت الحكومة المصرية مع بداية عام ١٩٤٤م أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م) على وشك الانتهاء، وأن أزمة بطالة شديدة ستتعرض لها البلاد إذا ما انتهت تلك الحرب فجأة واستغنت السلطات الحربية البريطانية عن العمال المصريين بمصانعها ومعسكراتها، ومن ثم قامت بتشكيل لجنة مشتركة في أغسطس ١٩٤٤م لبحث سياسة تشغيل العمال بعد الحرب باسم:(Committee post- War Employment policy) (٣).

وكان من أهم ما أصدرته اللجنة من توصيات، ووعدت السلطات البريطانية بتحقيقه، أن تقوم السلطات الحربية البريطانية بإخطار السلطات المصرية قبل غلق مصانعها الكبرى وتسريح عمالها بمدة كافية لا تقل عن ثلاثين يومًا عن عدد العمال في المصانع التي تقوم بغلقها، كما تبين عند بحث اللجنة لموضوع تسريح العمال أن هناك (١٨٠) ألف عامل يشتغلون مباشرة لدى

(١) وزارة الشئون الاجتماعية: مصلحة العمل، تقرير عن عمال المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل أسمائهم وتعيينهم بالوزارات المختلفة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٢م، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نفسه.

السلطات البريطانية، علاوة على (٣٠) ألف عامل يعملون في مؤسسات تدار لحساب الجيش البريطاني في منطقة القناة(١).

ولم تفِ السلطات الحربية البريطانية بوعدها الذي قطعته على نفسها أمام اللجنة، حيث قامت في يناير ١٩٤٥م بإخطار السلطات المصرية عن العمال المسرحين، لكنها لم تلبث في عام ١٩٤٦م أن توقفت عن إرسال هذه الإخطارات، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن السلطات البريطانية منذ أن ركَّزتْ قواتها في منطقة القناة قطعت كل صلة بينها وبين مصلحة العمل – بعد أن كانت هذه الصلة قائمة في حدود ضيقة خلال الحرب الأخيرة– أمكن معرفة إلى أي مدى كانت السلطات المصرية بصفة عامة ومصلحة العمل بصفة خاصة على غير علم قبل التفكير في إلغاء المعاهدة بالعدد الحقيقي للعمال المصريين لدى السلطات البريطانية، أو بأنواع مهمتهم، أو بكيفية توزيعهم(٢).

ومع تولي وزارة الوفد الحكم في يناير ١٩٥٠م(*) تقدمت في مارس من العام نفسه إلى الحكومة البريطانية بمذكرة طالبت فيها بجلاء القوات البريطانية جلاءً ناجزًا وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وفي أوائل صيف ١٩٥٠م بدأت مباحثات بين الطرفين، واقترح (إرنست بيفن– Ernest Bevin) –وزير الخارجية البريطانية– أن تجرى أولًا مباحثات غير رسمية بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية (فيلد مارشال سير وليم سليم – William Slim) وبين الحكومة المصرية لبحث المسائل العسكرية التي تواجه

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(*) أسفرت انتخابات سنة ١٩٥٠م عن فوز الوفد بـ ٢٢٨ مقعدًا من أصل ٣١٩ مقعدًا من مقاعد البرلمان، وحصل المستقلون على ٣٠ مقعدًا، والسعديون على ٢٨ مقعدًا، والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدًا، والحزب الوطني على ٦ مقاعد، والحزب الاشتراكي على مقعد واحد . انظر: طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١١٨ .

بريطانيا في الشرق الأوسط، ووافقت الحكومة المصرية على ذلك، وجرت المحادثات التي ظهر منها اهتمام الجانب البريطاني بضرورة اتحاد الدول ذات المصلحة في مقاومة ما أسماه (الخطر الروسي) على مصر والشرق الأوسط، وقد فنَّدتْ الحكومة المصرية المزاعم البريطانية وأصرت على تحقيق المطالب الوطنية للبلاد(١).

طال أمد المفاوضات التي وضح فيها أن البريطانيين كانوا ينظرون إليها في إطار إجراءات الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية التي كانت تشمل البحر المتوسط برمته والنصف الغربي من المحيط الهندي، وإفريقيا، وهذه الإجراءات كانت ترتكز أساسًا على مصر والسودان، ولما كانت الأوضاع داخل مصر تتطور بسرعة بسبب العقبات التي وضعتها بريطانيا في المفاوضات، ومع رفض الحكومة المصرية التورط في أي مشاريع خاصة بالأحلاف العسكرية، أو الانحياز للمعسكر الغربي، وعدم قبولها أي التزامات بعودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حالة نشوء حالة تهدد بالحرب(٢)، ألقى مصطفي النحاس في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠م خطاب افتتاح دور الانعقاد الثاني للبرلمان الذي أشار فيه أن معاهدة ١٩٣٦م فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية ولا

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١١٩، كود أرشيفي ٠٣٥٨٧٩- ٠٠٧٨، تقرير مقدم من محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى مجلس النواب في ١١ أكتوبر سنة ١٩٥١م، بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتي ١٨٩٩م، (د.ت).

(٢) حسين حسني: سنوات مع الملك فاروق، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م ، ص ٢٦٨؛ شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦م، ط١، دار شهدي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ١١٣؛ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٦١ .

مناص من تقرير إلغائها والوصول إلى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة يقرها البرلمان(١).

استمرت المفاوضات بين الحكومتين طيلة ستة عشر شهرًا تنازل الوفد خلالها عن العديد من مقترحاته وخاصة قبول فكرة الدفاع المشترك، لكنه واجه التعنت البريطاني وإصراره على البقاء في مصر وقت السلم، وَرَبْط مصر بما يسمى بالدفاع المشترك، والمضيُّ قدمًا في فصل السودان عن مصر، وأمام هذا التعنت، وإحساس الوزارة الوفدية بتراجع القضية المصرية في عهدها عما كانت عليه في عهد وزارة إسماعيل صدقي الثالثة (١٦ فبراير– ٩ ديسمبر ١٩٤٦م)، قام مصطفى النحاس بإلقاء بيان في البرلمان في ٨ أكتوبر ١٩٥١م، أعلن فيه إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليه ١٨٩٩م بشأن إدارة السودان، معلنًا تغيير نظام الحكم فيه بتوحيد شطري الوادي، وتعديل المادتين(١٥٩، ١٦٠) من الدستور، وتغيير لقب (ملك مصر) بلقب (ملك مصر والسودان)(٢).

وعندما قُدِّمَتْ مشروعات القوانين الخاصة بإلغاء المعاهدة إلى البرلمان وبدأ في بحثها بصفة عاجلة، بدأت مصلحة العمل بدورها في الاستعداد لاستقبال العمال المصريين الذين يحتمل أن يتركوا أعمالهم لدى السلطات البريطانية

(١) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٠م، ص ٥، ٦ .

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، كود أرشيفي ٠٣٥٨٧٩ – ٠٠٧٨، تقرير محمد صلاح الدين، مصدر سبق ذكره؛ عبد الفتاح حسن: مذكرات عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٥٢، ٥٣؛ عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢٨– ٣٤؛ علاء الحديدي، سامى أبو النور، يواقيم رزق: العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ – ١٩٥٤م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٧.

راغبين في عدم التعاون معها فيحتاجون إلى معاونتهم في إيجاد أعمال لهم، كي لا تفاجأ البلاد بمثل المآسي التي فوجئت بها عند تسريح العمال المصريين إثر انتهاء الحرب الأخيرة عندما استغنت السلطات البريطانية عن الآلاف من العمال دون أن يكون لدى الحكومة المصرية أي إخطار سابق عنهم، لتعد العدة لمعاونتهم في إيجاد أعمال أخرى لهم، لاسيما أن السلطات البريطانية لم تصرف لهم مكافآت عن مدد خدمتهم يستعينون بها لحين انتظامهم في أعمال جديدة، وقد كانت نتيجة هذه التصرفات من جانب السلطات البريطانية أن وجدت الحكومة المصرية نفسها في حرج كبير دفعها لصرف مبالغ طائلة لإعانة هؤلاء العمال من جهة، وبذل الجهود المضنية لتشغيلهم بالمؤسسات المختلفة من جهة أخرى، ولولا تَحلِّي السلطات المصرية – وقتئذ– بالصبر والحكمة والحزم لأحدثت تجمعات هؤلاء العمال في شوارع القاهرة وأمام الوزارات المختلفة مالا يُحْمَد عقباه(١).

ومع عدم اعتراف بريطانيا بإلغاء المعاهدة، شجعت حكومة الوفد العمال المصريين في الانسحاب من القاعدة البريطانية، وإيجاد وظائف لهم داخل البلاد، ثم تَوقَّفَ المتعهدون عن توريد الخضراوات واللحوم والمستلزمات الأخرى الضرورية لتموين الإنجليز داخل القاعدة، وما ترتب على ذلك من إعلان الكفاح المسلح ضد القاعدة البريطانية، واشتداد أعمال التخريب والأنشطة الفدائية ضد معسكرات الإنجليز في منطقة القنال، ليبدأ الشعب مرحلة من مراحل نضاله التاريخي ضد المستعمر البريطاني(٢).

(١) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤- ٤٠٢٩، جزء ثان: أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني في الفترة من ٤ نوفمبر ١٩٥١م إلي ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢م، تقرير مقدم إلي وزير المالية والاقتصاد من اللجنة المشكلة بناء علي قرار مجلس الوزراء الصادر في نوفمبر ١٩٥١م لإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني علي وزارات الحكومة ومصالحها بحسب حرفهم وتقدير أجورهم، تحريرًا في ١٩ مارس ١٩٥٢م، ص١.

المحور الأول

انسحاب العمال المصريين من معسكرات الجيش البريطاني

شجعت حكومة الوفد –عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م– العمال والفنيين المصريين في منطقة قناة السويس على الانسحاب من المعسكرات البريطانية، وجاءت الاستجابة لحكومة الوفد عامة، خاصة أنه قد بلغ عدد هؤلاء العمال ما يقرب من ٨٠ ألف عامل يعملون بأجر في جميع مرافق القاعدة العسكرية البريطانية في القناة، من عمال شحن، وتفريغ، ونجارين، وحدادين، وطباخين، وترزية، ومكوجية، وحلاقين، وصناع في الورش، وغيرهم(١).

أولًا: إضراب العمال المصريين عن العمل في المعسكرات البريطانية:

بدأت المقاطعة السلبية – التي تطورت بعد ذلك إلي الكفاح المسلح الذى استهدف شل فاعلية قاعدة قناة السويس– بانسحاب العمال المصريين من معسكرات الجيش البريطاني، وقد لقي هؤلاء العمال متاعب بالغة في انسحابهم من منطقة القناة وانقطاع أجورهم؛ إذ هاجر معظمهم من معسكرات القناة إلي القاهرة والأقاليم، ورحل معهم أسرهم، ونقل الكثيرون منهم ما استطاعوا نقله من أمتعتهم وأثاث مساكنهم، كما صادفتهم متاعب أخرى في السكنى هم وعائلاتهم بالقاهرة والأقاليم؛ إذ لم يكن من السهل إيجاد مساكن صالحة تكفي هذا العدد الضخم من العمال(٢). ففي موانئ القناة انقسم العمال إلى عدة أقسام أهمها:

١– عمال الشحن والتفريغ:

ومهمتهم شحن وتفريغ البضائع من السفن، ونظرًا لضيق بعض الموانئ وتوالي ورود السفن التي تصل إلى القناة، كان هؤلاء العمال يعملون ليل نهار؛ لتسهيل مرور البواخر، وقد ازدحمت الموانئ بكثير من البواخر الحربية وغير

(١) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص ١.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠؛ جلال يحيى، خالد نعيم: مصر الحديثة ١٩١٩– ١٩٥٢م، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٥١٥.

الحربية التابعة لمختلف الجنسيات عقب توقف عمال الشحن والتفريغ في ميناء بورسعيد صباح يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر ١٩٥١م بعد علمهم بنبأ وصول الباخرة (مالابار) (Malabar) وعليها شحنة من الذخائر والدبابات لتفريغها في بورسعيد، فاستنكر العمال ذلك، وعقدوا اجتماعًا في نقابتهم اتفقوا فيه على عدم تفريغ أي باخرة أجنبية(١)، كما أصر العمال على الامتناع عن أعمال الشحن والتفريغ في الميناء احتجاجًا على العدوان الإنجليزي وأعمال السلب والنهب التي يرتكبها الإنجليز، وقام رؤساء العمال بتشكيل فرق مختلفة تجوب شوارع المدينة تراقب متعهدي توريد العمال؛ لكشف أي محاولة قد يعمدون إليها للعمل في الميناء، الأمر الذي أدى إلى تكدس البضائع الإنجليزية على الأرصفة (٢).

وفي ميناء السويس توقف العمال المصريون في ميناء (الأدبية) عن العمل في تفريغ البضائع من السفن الموجودة في الميناء، كما أن مرشدي مصلحة الموانئ والمنائر امتنعوا عن إرشاد السفن إليه(٣). وفي الأيام القليلة التي أعقبت

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم١٢٤، كود أرشيفي ٠٣٥٩٥١- ٠٠٧٨، الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة على القوات البريطانية في منطقة القناة على البضائع التي استولت عليها عنوة من جمرك بورسعيد ابتداءً من ١٦ أكتوبر ١٩٥١م، تقرير مرفوع من مدير عام مصلحة الجمارك إلى وزير الخارجية عن تطور الأحوال في ميناء بورسعيد والسويس منذ إلغاء المعاهدة، تحريرًا في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م، ص١؛ المقطم: العدد ١٩٤٤٤ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (عمال الشحن والتفريغ يمتنعون عن تفريغ السفن الإنجليزية)، ص٢.

(2) F.O,407.230.NO.37.Mr.Morrison To Sir O. Franks Cairo. Oct 16,1951.

البلاغ: العدد٩٢٢٢ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان:(عمال الشحن والتفريغ يرفضون العمل في البواخر الأجنبية)، ص٣؛ العدد٩٢٢٣ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (عمال بورسعيد يكونون فرقًا لمنع العمل في الميناء مع الإنجليز)، ص٣.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، كود أرشيفي٠٣٥٩٥١- ٠٠٧٨، الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة على القوات البريطانية، المصدر السابق ، ص ١، ٢.

أضراب العمال المصريين بلغت البواخر البريطانية التي ظلت راسية في موانئ القناة دون تفريغ ما عليها من عتاد وذخائر (١٧) باخرة، وخسر البريطانيون في أسبوع واحد أكثر من مليوني جنيه نتيجة للمقاطعة التي واجههم بها عمال القناة(١).

٢ – الكتبة(*):

وفي يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م انعقدت الجمعية العمومية للكتبة والمراقبين وقررت عدم التعاون مع كل من شركات (ورش استابلتون) (Stableton) و(كوري) (Korean) و(كول كومباني) (Company)؛ لأن هذه الشركات مهمتها جلب التموين لقوات الجيش البريطاني في القناة، وكانت الباخرة (أكسيون) (Axion) قد وصلت الميناء وعليها حمولة قدرها (١٥) ألف جوال من الدقيق، كما وصلت الباخرة (مالابار) وعليها حمولة (٢٦٦٠) طنًا من الذخائر، وعندما علم العمال والكتبة بالميناء بخبر هاتين البارجتين قرروا فيما بينهم عدم تفريغ شحنات بواخرهم بمدينة بورسعيد، وقد نجم عن إضراب الكتبة والمراقبين من عمال الموانئ مع عمال الشحن والتفريغ أن أصيبت موانئ قناة السويس بشلل تام(٢).

(١) المصدر نفسه، ص ٢؛ جمال الشرقاوي: حريق القاهرة. قرار اتهام جديد، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٨٠.

(*) يقوم الكتبة بِعَدِّ وفرز البضائع الواردة على متن البواخر المختلفة وهؤلاء موظفون يطلق عليهم (كتبة عَدَّادين) ينتمون إلى عدة شركات ملاحة، ويتقاضون أجرًا يوميًا بحسب ساعات العمل، حيث إن الساعة بأحد عشر قرشًا بالنهار، وبثلاثة عشر قرشًا بالليل، ولا يقل عمل الفرد عن عشرين يومًا في الشهر، وعملهم فني؛ إذ يقومون بعملية الفرز وكتابة أسماء البضائع إلى جميع بلدان العالم، إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها. انظر: البلاغ، العدد٩٢٢٥ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥١م، تقرير لأمين عبد المؤمن بعنوان:(صفحة من جهاد عمال بورسعيد لعدم التعاون مع الإنجليز)، ص٤.

(٢) المصدر نفسه.

٣- عمال الأنوار الكاشفة:

قرر عمال الأنوار الكاشفة الإضراب عن العمل في ٢٨ أكتوبر ١٩٥١م بعد أن ألقت باخرة إنجليزية بعامل المناورة المصري (محمود حسن طاووس) في بحيرة (التمساح) دون أي جريرة ارتكبها، وعلى الرغم من أن الباخرة الإيطالية استطاعت انقاذه، وقامت نيابة الإسماعيلية بالتحقيق في الحادث، إلا أن هذا الحادث كان سببًا مباشرًا لامتناع عمال المناورة عن العمل؛ فقرروا في اجتماع عمومي عدم التعاون مع البواخر الإنجليزية، ولم تعد الشركات التي تتعاون مع الإنجليز تجد أي تعاون من جانب العمال الذين شكلوا من بينهم فرقا للإشراف على تنفيذ قرار المقاطعة(١)، كما اجتمع عمال الأنوار التابعون لشركات (سويس قنال) و(لاميرنج) (Lamering) و(كوكل كومباني) و(كوري) و(ورلس) (Worls) في دار نقابة مستخدمي شركة (مواعين قناة السويس) وأصدروا عدة قرارات، أهمها: الاحتجاج الشديد على الأعمال العدوانية التي ارتكبها الجنود الإنجليز، والامتناع عن القيام بأعمال الأنوار الكاشفة للسفن الإنجليزية، وتحميل الشركات المسئولية في كل ما يحدث للعمال من اعتداءات التجار والإنجليز(٢).

٤- عمال الرباط:

أما عمال الرباط الذين يقومون بربط البواخر في الميناء فكانوا يتبعون ثلاث شركات، وهي: (شركة رباط أحمد هدية)، و(شركة كامل لهيطة)، و(شركة حامد طيرة)، وكان حادث إلقاء عامل المناورة من البارجة الإنجليزية في المياه من الأسباب التي دعتهم للامتناع عن التعاون مع جميع البواخر الأجنبية والإسراع في إعلان المقاطعة؛ إذ كان العمال بطبيعتهم يستعدون لاتخاذ قرارهم

(١) الأهرام: العدد ٢٣٧١٨ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (عمال الموانئ والمنائر يرفضون إرشاد السفن البريطانية)، ص٤.

(٢) البلاغ: العدد٩٢٢٣ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (عمال الأنوار الكاشفة يمتنعون عن العمل في السفن الإنجليزية)، ص٣.

بدافع من وطنيتهم، وقد بلغ عدد عمال الرباط ثلاثة الآف عامل، وعمال الشحن والتفريغ أربعة الآف عامل، وعمال الأنوار الكاشفة ثلاثة الآف عامل، والكتبة والعدادين ألفًا وخمسمائة عامل(١).

كذلك انسحب العديد من العمال المصريين من منطقة (التل الكبير) التابعة لمديرية الإسماعيلية بعد إلغاء المعاهدة، كما انسحب اثنا عشر ألف عامل ممن كانوا يعملون في المعسكرات البريطانية المجاورة لمديرية الشرقية، ولم يبق إلا ١٥٠ عاملًا يعملون تحت ضغط القوات البريطانية، ومن ثم رأت القيادة البريطانية احتلال مديرية الشرقية تأمينًا لقواتها في تلك المنطقة، وقدمت إنذارًا إلي مدير الشرقية اللواء (محمد صادق الملا) صَرَّحَتْ فيه أنها لا تستطيع غض الطرف عن التحركات المريبة التي تجري في بعض أنحاء المديرية(٢).

ومن جهة أخرى امتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين، وفي ١٤ أكتوبر ١٩٥١م عقد سائقو القطارات ومستخدمو السكك الحديدية مؤتمرًا في المركز الرئيسي لرابطتهم بالقاهرة برئاسة (عبد العظيم حسن) وأجمعوا على تأييد حكومة الوفد فيما اتخذته من إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وعدم التعاون مع القوات البريطانية في القناة، والامتناع عن أعمال النقل الخاصة بهم، وعندما عززت بريطانيا قوات احتلالها، بإرسال ثلاث ناقلات إلى ميناء بورسعيد

(١) الأهرام: العدد ٢٣٧٢٨ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تعطل السفن البريطانية في بورسعيد بعد امتناع عمال الرباط عن العمل)، ص ٥.

(٢) آخر ساعة المصورة: العدد ٨٨٧ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (هجرة العمال من المعسكرات البريطانية مستمرة)، ص٢؛ البلاغ: العدد٩٢١١ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (مئات الموظفين والعمال يتركون أعمالهم في المعسكرات البريطانية)، ص٢؛ العدد٩٢١٥ بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (النحاس يصرح في مجلس النواب بأنه لا تعاون بعد اليوم مع محتل أو عدو)، ص٣، ٥؛ الإثنين والدنيا: العدد ٩١٠ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (رجال الشرقية يتحدثون)، ص٩.

تحمل ثلاثة آلاف ضابط وجندي في١٥ أكتوبر ١٩٥١م، رفض عمال السكك الحديدية تزويد قطار نقل القوات الجديدة بالماء والوقود، كما امتنعوا عن إعداده للسير، مما اضطر السلطات البريطانية إلى نقل جنودها وضباطها وعائلاتهم إلى المعسكرات في لوريات الجيش البريطاني(١).

أما عن العمال السودانيين الذين كانوا يعملون في القناة فقد بلغ عددهم خمسة آلاف عامل، وقد ترك أغلبهم العمل ومن بقي منهم فهم الذين احتجزتهم القوات البريطانية واستخدمتهم بالقوة، وقد حاولت الحكومة السودانية الموالية لقوات الاحتلال البريطاني استمالة هؤلاء العمال وترحيل عدد منهم للعمل في المعسكرات البريطانية بالقناة، وكان من بين محاولتها: زيادة علاوة الغلاء للعمال إلى(٧٠٪)، وتخفيض ساعات العمل إلى ست ساعات في اليوم، وإنشاء تأمين اجتماعي وصحي لهم، وتخصيص معاشات لهم تحدد بواقع مدة الخدمة من ١٥ إلى ٢٠ سنة، إلا أن حكومة السودان فشلت– رغم تلك المحاولات– في التأثير على العمال السودانيين (٢).

(١) جمال الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٧٩، ٣٨٠؛ الأهرام: العدد ٢٣٧١٦ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان : (سائقو القطارات يمتنعون عن معاونة القوات البريطانية)، ص ٢.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢، كود أرشيفي ٠٣٣٢٦٠– ٠٠٨٧، عمال القناة السودانيون بمصالح الحكومة المصرية سنة ١٩٥٥م، كتاب مرسل من رئيس لجنة تنظيم عمال القناة بوزارة الشئون الاجتماعية إلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية بشأن إحصائية عن عمال القناة السودانيين المعينين بالوزارات والمصالح الحكومية، تحريرًا في ٩ يونيو ١٩٥٥م؛ البصير: العدد ١٦٥٢٤ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تشغيل العمال السودانيين الذين تركوا العمل في القناة)، ص٢؛ روز اليوسف : العدد ١٢٢٣ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (عمال السودان يرفضون العمل في فايد)، ص١٧

ولما كان من بين العمال المصريين من يؤدون أغلب الخدمات اليومية والحيوية للإنجليز، فقد كان بينهم كتبة، ومخزنجية، وسعاة، وفرَّاشين، وطبَّاخين، وسفرجية، وعمال كيِّ الملابس، والحلاقة، والمخابز، وبنَّائين، ونقَّاشين ومبيضين، وسمكرية، وسبَّاكين، وميكانيكية، وكهربائية، وبرَّادين، وخرَّاطين، وحدَّادين، وعمال لحام بالأوكسجين ولحام كاوتشوك، ونجَّارين، وسروجية، وعمال أسلحة، وسائقي سيارات، وترزية، وخيمية، وعمال أحذية، وعمال طباعة، وبحريين، وعمال حزقين في الصناعات الدقيقة، وملاحظين، وعتَّالين، وخفراء، وجنينية، فقد صارت المعسكرات البريطانية بعد انسحابهم في حالة شلل تام(١).

وكان ترك عمال المعسكرات لأعمالهم من أقوى حركات المقاومة الي تمت في مواجهة الإنجليز؛ لأنها حولت حياتهم في منطقة القناة إلى عذاب دائم حيث أصبحت لا تطاق، ومما يؤيد ذلك أن جهاز التقاط الإشارات بوزارة الداخلية المصرية (*) استطاع أن يسجل عدة رسائل خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥١م تشير إلى مدى الاضطراب الذي أصاب القوات البريطانية بترك العمال المصريين للعمل، وقطع وزارة الوفد – آنذاك – للإمدادات التموينية المصرية عن الجيش البريطاني، ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٥١م التُقِطَتْ إشارة من (JOGM) إلى(HQ) تتضمن تقريرًا عن حالة العمل في منطقة القناة موضحة أن نسبة الغائبين (١٠٠٪) عدا كاتب واحد، وإشارة أخرى في يوم ١١ ديسمبر

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٤٠٠٠٢٥٤- ٤٠٢٩، جزء ثان: أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني، مصدر سبق ذكره، تقرير لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني المقدم إلي وزير المالية والاقتصاد، ص١.

(*) كان بوزارة الداخلية المصرية – آنذاك- جهاز لالتقاط الرسائل الإذاعية السرية التي كانت ترسلها محطة الإذاعة البريطانية في فايد إلى السفارة البريطانية في القاهرة، وإلى القيادة البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي قبرص. انظر: محمد أنيس، حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٢.

من العام نفسه تتضمن تقريرًا يوميًا جاء فيه أن نسبة المنقطعين (٨٠٪) من العمال[١].

وقد اكتملت عملية المقاومة السلبية في تلك المرحلة بمنع التموين والإمدادات المختلفة عن قوات الاحتلال، فأخذ المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون القوات البريطانية بمواد التموين يمتنعون عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل، وينقضون عقودهم رغم الخسائر المادية من جراء هذا الإلغاء، مما اضطر الإنجليز إلى جلب ما يحتاجون إليه من الخارج[٢].

وامتنع المصريون عامة من تجار ومزارعين وأصحاب حرف وأرباب مهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في منطقة القناة أو في القاهرة وغيرها من المدن، وكفوا عن الاتصال بهم أو القيام بأي خدمة لهم[٣].

وقد التقط جهاز الإشارات إشارة يوم ١١ ديسمبر ١٩٥١م تُصَوِّرُ ما كان يعانيه الإنجليز في تلك الفترة نتيجة للمقاطعة المصرية، فهي تبين أن ما يلزم – أسبوعيًا– لسد احتياجات قوات الاحتلال البريطاني في القناة، هو: (٤٠) طنًا من البصل و (٢٠) طنًا من الخضروات، وتتضمن طلب سلفة قدرها (٦٠٠) ألف جنيه إن أمكن من تركيا أو من رأس مال الجهة المرسلة إليها الإشارة[٤].

يتضح مما سبق ذكره أن قرار انسحاب العمال المصريين الذين كانوا يعملون في المعسكرات والقواعد البريطانية في منطقة القناة يعد من أخطر القرارات التي أربكت السلطات البريطانية وأصابت معسكراتها بالشلل التام، ووضعتها في حرج شديد، خاصة أن هؤلاء العمال كانوا يؤدون جل الخدمات للجنود البريطانيين في القناة، كما كان لتوقف المتعهدين عن توريد الخضراوات

(١) المصدر نفسه.
(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) محمد أنيس، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

واللحوم والمستلزمات الأخرى الضرورية لإعاشة الضباط والجنود البريطانيين أكبر الأثر في تكبيد السلطات البريطانية خسائر فادحة، وتأزم وضع القوات البريطانية المتمركزة في منطقة القناة، ولاشك أن المقاطعة السلبية التي قام بها العمال كانت تمهيدًا لحركة الفدائيين المصريين في منطقة قناة السويس.

ثانيًا: حظر التعامل مع القوات البريطانية وقانون التجريد الوطني:

رَغِمَ استجابة عمال القناة لنداء حكومة الوفد، وانقطاعهم عن العمل في معسكرات القوات البريطانية، ورحيلهم عن القناة، إذ بات هذا التعاون ضربًا من ضروب الخيانة، ورغمَ امتناع التجار والمتعهدين عن توريد الغذاء للمحتل البريطاني وأفراد قواته، إلا أن بعض العمال(*) ظلوا يعملون في معسكرات الجيش البريطاني أو عادوا للعمل عقب الإغراءات التي قدمت لهم من قبل السلطات البريطانية (١).

(*) بلغ عدد العمال الذين ظلوا يعملون في القناة حتى ديسمبر ١٩٥٣م، (٧٤٤٧) عاملًا مصريًا. انظر: دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠٣١٨٠٥– ٠٠٧٨، جزء ثالث: الأسئلة البرلمانية التي تهم مصر في البرلمان البريطاني، رسالة مرسلة من السفير المصري في لندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه في البرلمان البريطاني عن عدد العمال المصريين في منطقة القناة بجلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٣م، تحريرًا في ١١ ديسمبر ١٩٥٣م.

(١) المصدر نفسه: أرشيف سري جديد، فيلم ١٧٩، كود أرشيفي ٠٣٧٤١٤– ٠٠٧٨، مساعي إنجلترا لإحضار عمال من الخارج بدلًا من العمال المصريين المضربين عن العمل بالمعسكرات البريطانية في مصر، رسالة مرسلة من إدارة عموم الأمن العام بوزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية بشأن عودة بعض العمال المصريين للعمل في معسكرات الجيش البريطاني، تحريرًا في ٢٩ فبراير ١٩٥٢م؛ مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثالث، ملحق الجلسة الثامنة بتاريخ ١٤، ١٥ يناير ١٩٥٢م، ملحق رقم (٣) تقرير لجنة الشئون التشريعية عن المشروع بقانون الخاص بحظر التعاون مع القوات البريطانية، ص ٤٢– ٤٧.

كما ظل بعض كبار المتعهدين المصريين يوردون الأغذية والخضروات إلى القوات البريطانية في منطقة القناة، وقد أذاعت الإذاعات المصرية التابعة للإنجليز من راديو الشرق الأدنى أن (٧٥٪) مما كان يورد من قبل لا يزال يصل إلى السكنات البريطانية!، ورَغِمَ المبالغة في تلك الإحصائيات، إلا أن بعض التجار والمتعهدين ظلوا يتعاملون مع القاعدة البريطانية(١)، ونشرت صحيفة البلاغ عقودًا أُبْرِمَتْ بين المتعهدين المصرين وقوات الجيش البريطاني في منطقة القناة لمدة ستة أشهر حتى آخر ديسمبر ١٩٥١م من دون ذكر أسمائهم (٢).

ومن ثم أصدرت الحكومة المصرية – حرصًا منها على وحدة البلاد– قانونًا يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن مع غرامة لا تتجاوز ألف جنيه، كل من عقد ـ بالذات أو الوساطة ـ اتفاقًا مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها في البلاد، متى كان محل الاتفاق توريد شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان في البلاد، أو المشروبات على اختلاف أنواعها، أو الأقمشة أو الملابس أو الخيام أو مواد البناء، وكذلك توريد أو تأجير آلات أو أجهزة ميكانيكية أو كهربية، أو أسلحة أو ذخائر، أو تأجير أو تقديم أراض أو مبانٍ، أو توريد قطع الغيار أو غير ذلك من الأشياء الأخرى التي يصدر بها مرسوم رسمي سواء كان ذلك بمقابل أو غير مقابل، على أن تكون العقوبة الحبس ومصادرة الأشياء المضبوطة(٣).

(١) البلاغ: العدد٩٢٢١ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال لمحمود محمد القطان بعنوان: (لا يزال تجار مصريون يتعاملون مع الغاصبين)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه: العدد٩٢٢٦ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (البلاغ يتعقب موردي المؤن للجيش البريطاني– متعهدون ما زالوا يرتكبون الخيانة الوطنية)، ص٥.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٧٦١– ٤٠٢٩، أوراق المعاهدات والاتفاقيات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في المدة من ٥ نوفمبر ١٩٥١ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٣م، صورة مرسلة من مجلس الوزراء إلى وزارة الشئون الاجتماعية عن أهم قرارات مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١م، تحريرًا في ١٥ ديسمبر ١٩٥١م.

وكذلك يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنتين كل من اشتغل أو ظل بعد هذا القانون يشتغل بأي عمل لدى القوات العسكرية البريطانية، سواء أكان القائم بالعمل موظفًا أم خبيرًا أم عاملًا فنيًا أم غير فني أم خادمًا أيًا كانت مدة العمل، سواء أكان بأجر أم بغير أجَّر داخل المعسكرات وخارجها، وكذلك كل من اشتغل بوظيفة إدارية أو كتابية أو التحق بعمل أو أدى خدمة لهذه السلطات سواء أتم ذلك بأجر أم بغير أجر(١).

ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من نقل أسلحة أو ذخائر أو بضائع أو مهمات أو وقود أو أغذية أو ملبوسات لهذه السلطات أو القوات التابعة لها، أيًا كانت الوسيلة المستعملة في النقل برًا أو بحرًا أو جوًا، وكذلك كل من حمَّل أو فرَّغ أو شحن هذه الأشياء المذكورة، وكذلك كل من أجَّر عقارًا أو جزءًا من عقار لهذه السلطات الحربية أو القوات التابعة لها لشغله أيًا كان القصد من ذلك، وكذلك كل من عبَّر بطريق القول أو التصوير أو الكتابة أو الطبع أو النشر محبذًا بقاء الاحتلال أيًا كانت طريقته في الإعراب عن ذلك، وكل من أمدَّ هذه السلطات أو أفراد القوات التابعة لها بمعلومات أو أنباء أو أخبار ترمي الى تأييدها أو مساعدتها في بقاء احتلالها للأراضي المصرية، وكذلك كل من حصَّل– ولو بالوساطة – من السلطات البريطانية أو أفراد القوات التابعة لها على نقود أو أي منافع أخرى أو حاول كذلك أن يحمل غيره على قبول نقود أو غيرها(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن إدارة الجوازات والجنسية قد استدعت عددًا ممن يعملون في خدمة الجيش البريطاني من المصريين وطلبت منهم ترك خدمة هذه السلطات، وإلا سيتم القبض عليهم إذا ما عادوا إلى القاهرة، وقد احتج السفير البريطاني على اللهجة التهديدية التي استعملها موظفو الجوازات والجنسية مع هؤلاء، ووصف هذه الإجراءات بأنها غير قانونية ولا مبرر لها، وطلب عدم تكرار

(١) مضابط مجلس النواب، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥، ٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

ذلك من جانب الموظفين العموميين المصريين!، ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بإبعاد عدد من اليونانيين وغيرهم ممن ثبت تعاونهم مع القوات البريطانية في منطقة القناة، وأصدرت بعض القرارات ضد عدد من هؤلاء، مما أدى إلى احتجاج السفارة البريطانية على هذا الإجراء في كتاب أرسله السفير البريطاني إلى وزير الخارجية بالنيابة بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٢م، وقد ردت وزارة الخارجية المصرية على هذا الكتاب في ٩ يناير بكتاب ذكرت فيه أن العدوان البريطاني المتكرر على القوات النظامية المصرية يتطلب إبعاد كل من يثبت عليه من الأجانب التعاون مع القوات البريطانية بوصفها قوات احتلال توجد في مصر رغم إرادة المصريين(١).

ومن ناحية أخرى تقدمت الحكومة المصرية بمشروع قانون قررت فيه تجريد من يتعامل مع القوات البريطانية في القناة من اعتباره الوطني لمواجهة هذا النوع من الجرائم(*)، وقضت المادة الأولى من مشروع القانون سالف الذكر، أن تضاف هذه العقوبة إلى سائر عقوبات الجنايات المنصوصة عليها في المادة العاشرة من القانون الجنائي العام، ونصت المادة الثانية على وجوه التعاون التي يتوقع حدوثها مع السلطات البريطانية في الآتي:

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٦- ٠٠٧٨، احتجاج السفارة البريطانية على إبعاد من يتعاونون مع البريطانيين، مذكرة مستشار الدولة بشأن احتجاج السفير البريطاني، تحريرًا في ١٦ فبراير ١٩٥٢م، ص ١.

(*) جرت العادة على إصدار مثل تلك القوانين في كافة الدول الحريصة على استقلالها، ولعل أقرب مثال ما لجأت إليه فرنسا في تشريع ٢٦ ديسمبر ١٩٤٤م من معاقبة جميع الفرنسيين الذين تعاونوا خلال سنوات الحرب مع الألمان ودول المحور، على الرغم من قيام الهدنة بين ألمانيا وفرنسا، وجعلت لهذا القانون أثرًا رجعيًا، للمزيد من المعلومات، انظر: مضابط مجلس النواب: مصدر سبق ذكره، ملحق رقم (٥) المذكرة الإيضاحية لتقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن اقتراح بقانون بشأن التجريد من الاعتبار الوطني، ص ٥٢.

- كل من تعاون بصفة مباشرة أو غير مباشرة على صورة ظاهرة أو مستترة مع السلطات البريطانية عسكرية كانت أو مدنية، أو القوات الحربية التابعة لها أو الخاضعة لرئاستها بقصد بقاء احتلالها للأراضي المصرية أو تأييد هذا الاحتلال.
- كل من شغل وظيفة إدارية أو كتابية أو التحق بعمل أو بذل معونة أو أدى خدمة لهذه السلطات سواء أتم ذلك بأجر أم بغير أجر.
- كل من نقل أو عاون في نقل أسلحة أو ذخائر أو بضائع أو مهمات حربية أو قوات أو أغذية أو ملبوسات أو وقود تخص هذه السلطات أو القوات التابعة لها، أيا كانت الوسيلة المستعملة في النقل برًا أو بحرًا أو جوًا.
- كل من أمدَّ هذه السلطات أو افراد القوات التابعة لها بمعلومات أو أنباء أو أخبار ترمي إلى تأييدها أو مساعدتها في بقاء احتلالها للأراضي المصرية [١].

وأوضح مشروع القانون أنه من حُكِمَ بتجريده من الاعتبار الوطني يُحْرَم من الحقوق السياسية والمزايا العديدة، ومنها: عضوية مجلسي الشيوخ والنواب ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية وسائر اللجان ذات الصفة العمومية، ويُحْرَم كذلك من تولي الوظائف العامة، وجميع الرتب المدنية والعسكرية، ومن التحلي بالنياشين وألقاب الشرف الأخرى، وكذلك يُحْرَم من القبول في أي خدمة في المصالح الحكومية مباشرة أو المصالح العامة التي تدار بطريق الامتياز أو بصفة متعهد أو ملتزم لها عن إبرام أي عقد من عقود التوريد والمقاولات والأشغال العامة معها، ومن قيد الاسم في السجل التجاري وعضوية الغرف التجارية أو لجان الصلح والتحكيم، ومن عضوية كافة النقابات المعترف بها، ومن شغل وظيفة عضو أو رئيس مجلس إدارة أو وكيل مفوض في الشركات المساهمة أو شركات التوجيه بالأسهم، ومن تكوين شركة من شركات التضامن أو الاشتراك في شركة توصية بسيطة، ومن الشهادة أمام المحاكم –

(١) المصدر نفسه، ص ٥١.

إلا على سبيل الاستدلال- والقيام بأي عمل من أعمال الخبرة أو التحكيم أو الصلح أمامها، ومن النيابة عن غيره أو الوصاية على أموال القاصر والقوامة على أموال المحجور عليه أو الغائب، ومن التدريس في كافة المدارس المصرية كانت أو أجنبية(١).

ونص مشروع القانون على أنه إذا كان مرتكب أحد هذه الأفعال ليس مصريًا تسحب تأشيرة إقامته في القطر المصري ولا يسمح له بالعودة إليه مرة ثانية، ونصت المادة السادسة على أن يكون التجريد من الاعتبار الوطني مؤبدًا أو مؤقتًا وتحدد المحكمة مدة التجريد، على ألا يقل الحد الأدنى للعقوبة عن سنة، وإذا رأت محاكم الجنايات أن المتهم قد قصد من الجريمة الإساءة لبلاده حق لها أن تحكم بإسقاط الجنسية المصرية عنه(٢)

يتضح مما سبق ذكره أنه على الرغم من دخول البلاد مرحلة جديدة من مراحل نضالها عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، إذ أصبحت من الناحية الفعلية في حالة حرب مع القوات البريطانية، وعلى الرغم من انسحاب العمال من معسكرات الإنجليز، إذ بات هذا العمل ضربًا من ضروب الخيانة، إلا أن بعضًا ممن لم يقدروا المسئولية الوطنية قدرها السليم، أو جُرَّدوا من شعور التضامن الذي يربط بين أبناء الوطن الواحد، خرجوا على هذا الاجماع وظلوا يعملون في تلك المعسكرات، أو عادوا للعمل عقب الإغراءات التي قدمت لهم من قبل السلطات البريطانية، وكذلك ظل بعض كبار المتعهدين المصريين يوردون الأغذية والخضروات إلى القوات البريطانية، مما دفع الحكومة المصرية – حرصًا منها على وحدة البلاد- إلى سن تشريع بتجريم تعاون المصريين مع سلطات الاحتلال البريطاني أيًا كانت صور هذا التعاون، ومحاسبة الخارجين بسلب كافة الحقوق والمزايا التي يتمتعون بها داخل البلاد.

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

المحور الثاني

موقف السلطات البريطانية من انسحاب العمال المصريين

كان لانسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية صدىً بعيدُ الأثر في الداخل والخارج، ففي الداخل جاء دليلًا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمر البريطاني، وفي الخارج جاء دليلًا عمليًا على أن قاعدة القناة لم تعد بالقوة التي كان يظنها الإنجليز، وتبين أن مركزهم فيها أصبح محفوفًا بالمخاطر بين شعبٍ معادٍ لهم، مستعد للتضحية السلبية والإيجابية في سبيل محاربتهم، ومن ثم تعددت إجراءات السلطات البريطانية لمعالجة الموقف الناجم من انسحاب العمال من خلال عدة أمور، أهمها:

أولًا: ترغيب العمال في العمل بالمعسكرات البريطانية:

فمع بداية انسحاب العمال من معسكرات الجيش البريطاني في القناة، عملت القيادة البريطانية على ترغيبهم في العمل، فأعلنت استعدادها لإنشاء مساكن لهم يقيمون فيها بدلًا من الخيام؛ حرصًا على راحتهم، ورفع أجورهم ومرتباتهم إلى (٤٠٪) وصرف مكافأتهم كاملة عند الاستغناء عن خدماتهم، وحمايتهم من أي إجراء تتخذه الحكومة المصرية إذا استمروا في عملهم[(١)]. وفي ١٠ أكتوبر ١٩٥١م ألقى (أرسكين) (George-erskine) –القائد العام للقوات البريطانية في القناة– خطابًا باسم حكومته حث فيه العمال على الحرص على مصالحهم الشخصية وتأمين حياتهم، ونصحهم بالانصراف إلى أعمالهم، وعدم الانشغال بأمور السياسة، والمحافظة على صداقتهم مع رجال المعسكرات

(١) البلاغ: العدد٩٢١٠ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الإنجليز يسترضون العمال ويتبعون سياسة التفرقة بينهم)، ص ٦؛ العدد ٩٢١٣ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (شل حركة العمال في منطقة الأدبية وتهديد العمال المصرين بالحرمان من المكافأة)، ص ٣؛ المقطم: العدد ١٩٤٤٠ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (وطنية العمال في منطقة القناة)، ص ٢.

البريطانية الذين اعتادوا التعاون معهم، وأوضح أنه ليس في النية الاستغناء عن أي عامل، وأن ما نُشِرَ من أن الجيش البريطاني يقوم بفصل العمال فهو محض افتراء، لاسيما وأن السلطات البريطانية تعتبر أن المعاهدة قائمة(١).

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥١م أصدر الكولونيل ر. ل. ج. جونز (Jones) في منطقة فايد منشورًا إلى جميع الموظفين والعمال المصريين جاء فيه أن السلطات البريطانية ستتخذ العديد من الإجراءات لحفظ الأمن في منطقة القناة بما في ذلك المدن والقرى، وستعمل على منع جميع التجاوزات، وأوضح أن الحكومة المصرية ما زالت تتعاون مع القوات البريطانية– على حد تعبيره، وبين أن الصحف المصرية تنشر أخبارًا كاذبة عن انسحاب العمال، وذكر أن هذه الأخبار ليس لها أساس من الصحة، وستظل معاملة القيادة البريطانية مع العمال المصريين حسنة (٢).

كما قامت السلطات البريطانية بتزوير منشورات وإلصاقها بالحكومة المصرية، ومن أخطر هذه المنشورات، منشور جاء فيه أن وزارة الداخلية المصرية أبلغت القائد العام أنها لا تمانع من استمرار تعاون شركات الملاحة والمقاولات لتوريد العمال الذين تخصصوا في النقل البحري مع القوات البريطانية، وأنها ستحمي هذه الشركات وعمالها من أي ضرر يصيبها جراءَ تدخل المتطرفين الوطنيين!، إلا أن هذه الحيلة لم تنطل على المقاولين وأصحاب الشركات الذين

(١) الأهرام: العدد٢٣٧٢٣ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (إغراء الإنجليز للعمال المصريين يقابل بالرفض)، ص١.

(2) F.O,407.230 JE 10110/112. NO.43.Sir T. Rapptomr. Eden. Received 17the November British Middle East NO 54 OF Fice (Fayid) Telegraphic 16the November1951 .

البلاغ: العدد٩٢١٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان:(منشور إنجليزي جديد لترغيب العمال والموظفين في البقاء)، ص ٦.

ذهبوا إلى محافظ القناة وأطلعوه على المنشور، ومن ثم قام المحافظ بالاتصال بوزارة الداخلية ليتلقى نفيًا قطعيًا لكل ما جاء بهذا المنشور(١).

ومع فشل المنشورات العامة في التأثير على العمال، لجأت القيادة البريطانية إلى إيصال منشور لكل عامل عن طريق مرتبه، بعد أن وضعت مرتب كل عامل داخل (مظروف) ومعه منشور باللغة العربية موجه من القائد البريطاني العام في القناة إلى كل عامل لحثه على مواصلة العمل(٢)، كما قامت باتباع سياسة التفرقة بين العمال عن طريق إِعْدَاد أبوابٍ خاصة للعمال وأخرى للموظفين، بعد أن كان الجميع يدخل ويخرج من باب واحد، وأوضحوا أن السبب في ذلك هو حرصهم على عدم احتكاكهم بالموظفين، كما تشددت في إجراءات تفتيش العمال عند دخولهم وخروجهم، ومنعت من الدخول كل من يحمل مطواة صغيرة أو شفرة من شفرات الحلاقة بدعوى المحافظة على حياة الضباط والجنود الإنجليز(٣).

ومن وسائل الترغيب التي اتبعتها السلطات البريطانية أن أعلنت من خلال وحدات الجيش المختلفة بمنطقة القناة أنها ترحب بمنح الجنسية البريطانية

(١) الإثنين والدنيا: العدد٩٠٨ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان:(المهاجرون من معسكرات الأعداء)، ص٢١.

(٢) البلاغ: العدد٩٢٢٧ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الإنجليز يتوسلون إلى العمال للبقاء في العمل – رسالة من أرسكين إلى كل عامل مع مرتبه)، ص٧؛ العدد ٩٢٣٠ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (حراسة مشددة للعمال المصريين)، ص ٤.

(٣) المصدر نفسه: العدد٩٢١٢ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (القلق يسود الإنجليز في معسكراتهم وإجراءات شديدة لتفتيش العمال المصريين)، ص٤؛ الأهرام: العدد ٢٣٧١٤ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الفزع في المعسكرات البريطانية. تدابير مشددة لحراسة المعسكرات البريطانية)، ص ٤.

لمن يرغب فيها من الموظفين والعمال المصرين(*) متى تقدموا إليها بطلبات في هذا الشأن(١). وقد اعترفت السلطات البريطانية في منطقة فايد بأن جميع وسائل الإغراء لم تؤت ثمارها، حيث واصل العمال ترك أعمالهم لدى البريطانيين، وبلغ من ترك العمل حتى ١٥ يناير ١٩٥٢م، ٨١ ألف عامل(٢).

ولاشك أن الإنجليز قد انتابتهم حالة من القلق عقب إلغاء المعاهدة بسبب انسحاب العمال المصريين؛ إذ تعطلت الأعمال في المعسكرات، وأصبح من المتعذر على الجنود الإنجليز الاستمرار في عملهم بعد امتناع العمال المصريين الذين تتصل أعمالهم براحتهم واستقرار حياتهم، خاصة وأن جميع العمال من الترزية والمكوجية وعمال الغسيل والحلاقين قد سببوا بامتناعهم قلقًا كبيرًا للجنود

(*) يلاحظ أن منح الجنسية البريطانية ليس من السهولة بمكان ولا تملكه السلطات المذكورة، بل لابد من الرجوع إلى حكومتها في لندن وهذه نفسها مقيدة بالقوانين البريطانية في شأن الجنسية وفي مقدمتها: قانون الجنسية البريطانية (The British Nationailty Act) الصادر في سنة ١٩٤٨م، والذي يشترط شروطًا عديدة لمنح الجنسية البريطانية للراغبين فيها، كما أن المادة (١١) من قانون الجنسية المصري رقم (١٦٠ لسنة ١٩٥٠) لا يجيز لمصري أن يحصل على جنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بمرسوم، ومن يقوم بذلك قبل حصوله على هذا الإذن يظل مواطنًا مصريًا في جميع الأحوال، إلا إذا أرادت الحكومة المصرية إسقاط الجنسية عنه طبقًا للمادة (١٥) التي تجيز بمرسوم إسقاط الجنسية المصرية لمن حصل على جنسية أجنبية دون حصوله على إذن سابق من الحكومة المصرية. انظر: دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٥- ٠٠٨٧، فيلم ١٢٣، إعلان السلطات البريطانية بمنطقة القناة منح الجنسية للراغبين من العمال الذين يشتغلون لدى الجيش البريطاني، سري سياسي، رسالة مرسلة من وزير الداخلية إلى وزير الخارجية ومرفق بها مذكرة عن منح الجنسية البريطانية لمن يرغب في ذلك من الموظفين والعمال الذين يشتغلون لدى الجيش البريطاني من مختلف الجنسيات، تحريرًا في ١٣ فبراير ١٩٥٢م.

(١) المصدر نفسه.

(٢) البلاغ: العدد٩٢٢١ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (فشل محاولات الإغراء الإنجليزي للعمال المصريين)، ص٣.

الإنجليز الذين حاولوا استغلال بعض جنود المستعمرات من عمال النظافة وغيرها، إلا أن التذمر بدا واضحًا على هؤلاء الجنود، فقرروا الامتناع عن مزاولة هذه الأعمال التي لم يجندوا من أجلها(١).

كما كان من نتيجة انقطاع وصول مواد التموين الطازجة إلى المعسكرات البريطانية في منطقة القناة بسبب إضراب المتعهدين والموردين أن لجأت القيادة البريطانية إلى استغلال كل ما لديها من الأطعمة المحفوظة والمعلبة، إلا أن الجنود الإنجليز في بعض المعسكرات أضربوا عن تناول تلك الأطعمة المحفوظة، مما اضطر ضباط هذه المعسكرات إلى إخطار القائد العام البريطاني بتذمر هؤلاء وتمردهم وإصرارهم على عدم تناول ما يقدم لهم من أطعمة معلبة، فأمر القائد العام بالقضاء على هذه الحركة، كما أمر بمحاصرة الجنود الإنجليز بقوات من رجال البوليس الحربي وإلقاء القبض عليهم بتهمة التحريض على التمرد(٢).

ومع إضراب العمال المصريين عن العمل في منطقة القناة، صرح الناطق باسم قناة السويس في القاهرة في ٢٩ أكتوبر ١٩٥١م أن الشركة قد أوقفت القوافل الليلية التي تمر بالقناة، وقصرت أعمال الملاحة الليلية على السفن التي تستخدم الأضواء الكاشفة الخاصة بها، وابتداء من ٣٠ أكتوبر من العام نفسه أصبحت قافلة واحدة تمر باتجاه واحد مرة كل يومين، الأمر الذي عطَّل سير السفن مدة (٤٨) ساعة ذهابًا وإيابًا، ولا شك أن بريطانيا خسرت كثيرًا بسبب انسحاب العمال، إذ ازدادت نفقات الجيش البريطاني زيادة مضطردة بعد اضطراره إلى استيراد أغلب حاجياته من الخارج، واضطرار الحكومة البريطانية إلى زيادة عدد

(١) المصدر نفسه: العدد٩٢٢٥ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (القلق ينتاب الإنجليز بسبب امتناع العمال المصريين عن التعاون معهم)، ص٣.

(٢) آخر ساعة المصورة: العدد ٨٨٧ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (جنود المظلات يضربون عن الطعام المقدم لهم لرداءته)، ص ٢.

قواتها في القناة، وإلغاء امتيازات الإعفاء التي كانت تتمتع بها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م على استيراد البضائع، فضلًا عما تحملته الخزانة البريطانية من نفقات النقل عبر البحار في سبيل تزويد قوات القناة بالضروريات اللازمة لها(١).

يتضح مما سبق ذكره أن القلق الذي ساور القائد العام للقوات البريطانية في القناة، وما لمسه من استعداد العمال المصريين لمغادرة المعسكرات البريطانية، عقب بيان مصطفى النحاس باشا في البرلمان، هو الذي دفعه إلى إصدار العديد من المنشورات التي تُرَغِّبُ العمال في العمل بالقناة، واستعداده لإنشاء مساكن لهم، ورفع أجورهم ومرتباتهم، وصرف مكافأتهم كاملة، وحمايتهم من أي إجراء تتخذه الحكومة المصرية إذا استمروا في عملهم، ومنحهم الجنسية البريطانية إذا رغبوا في ذلك، وقد ظل الإنجليز في منطقة القناة – رغم البذل والترغيب – يعانون من نقص الأيد العاملة نقصًا يكاد يشل حركتهم على الرغم من استعانتهم ببعض جنود المستعمرات في أعمال الشحن والتفريغ.

ثانيًا: الاعتماد على عمال أجانب للعمل في القناة:

أعلنت الحكومة البريطانية – مع بدء انسحاب العمال المصريين– إلغاء جميع إجازات الضباط والجنود البريطانيين المقيمين في منطقة القناة؛ احتياطًا للطوارئ، وإبقاء من يتمُّون خدمتهم منهم(٢)، وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١م

(١) البلاغ: العدد٩٢٢٥ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (صفحة من جهاد عمال بورسعيد لعدم التعاون مع الإنجليز. تقرير لأمين عبد المؤمن)، ص٤؛ العدد٩٢٣١ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (استمرار حوادث العدوان البريطاني بالقناة – الإنجليز يستخدمون مدنيين إنجليز انتهت مدة إقامتهم)، ص٢.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠٣١٨٠٥– ٠٠٧٨، جزء ثالث: الأسئلة البرلمانية التي تهم مصر في البرلمان البريطاني، رسالة مرسلة من السفير المصري في لندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه إلى وزير الحرب بجلسة مجلس العموم في ٥ مايو ١٩٥٣م عن تأخير تسريح الجنود الذين يتمّون خدمتهم بقناة السويس، تحريرًا في ٦ مايو ١٩٥٣م.

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغًا رسميًا قررت فيه تعزيز قواتها في منطقة قناة السويس(١)، وفي ٢٨ نوفمبر من العام نفسه أعلنت وزارة الطيران أن قرابة (٢٥٠٠) عامل من عمال سلاح الطيران البريطاني قد أرسلوا إلى منطقة قناة السويس لتعزيز القوات البريطانية بها، وأوضحت أن نصف هذا العدد من عمال الميناء، والباقين من الفنيين الذين أرسلوا ليحلوا محل العمال المصريين(٢)، كما قامت القوات البريطانية بجلب ألف موظف من رعاياها في بعض المدن المصرية من الذين يحملون جوازات إقامة تنتهي في شهر نوفمبر ١٩٥١م، وقد ترتب على هذا الإجراء اعتداء على السيادة المصرية؛ إذ إن هؤلاء الأجانب لم يكن لهم حق الإقامة في مصر إلا بعد تجديد مدة إقامتهم (٣).

وذكرت صحيفة (The Times) البريطانية أن القيادة البريطانية في الشرق الأوسط طلبت من حكومة (كينيا) أيدٍ عاملة عوضًا عن العمال المصريين، ومن ثم أعلنت حكومة (كينيا) فتح باب التطوع أمام العمال للعمل في القناة، وأطلقت على هؤلاء (رواد شرق إفريقيا)، ثم توالت الإمدادات حتى بلغ

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٣١٨٠٣– ٠٠٧٨، جزء أول: الأسئلة البرلمانية التي تهم مصر في البرلمان البريطاني، رسالة من عبد الفتاح عمرو السفير المصري بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه إلى أعضاء الحكومة البريطانية بجلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م عن القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية باستدعاء أيد عاملة من كينيا وأوغندا لتحل محل العمال المصريين، تحريرًا في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢م.

(٢) الأهرام: العدد ٢٣٧١٨ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تعزيز القوات البريطانية بالقناة)، ص١.

(٣) البلاغ: العدد٩٢٣٢ بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (بريطانيا تزعم أن مصر ستخسر ٢٢ مليونًا سنويًا بعد امتناع العمال من العمل مع الإنجليز في القناة)، ص٣.

عدد الذين وفدوا من (كينيا) للعمل في القناة نحو ستة الآف عامل كدفعة أولى من جملة عشرة آلاف عامل طلبتهم القوات البريطانية [١].

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥١م وفد إلى منطقة القناة ثلاثة عشر ألف عامل عن طريق البحر والجو من جهات مختلفة أهمها (لندن) و(عبدان)[٢]، كما بلغ عدد العمال الذين قيدوا أسماءهم للعمل في الجيش البريطاني من (قبرص) (٦٢٥٠) عاملًا، سافر منهم (٢٦٦٠) عاملًا، وعاد إلى قبرص معترضًا على العمل (١٥٠) عاملًا[٣]، كما وفد من جزر الموريشان (٣٦٦) عاملًا، ومن اليونان (١٢٠)عاملًا، ومن شرق إفريقيا (٤٣٧١) عاملًا [٤].

وقد توالت الإمدادات البحرية والبرية والجوية على قاعدة فايد قادمة من (قبرص) و(إيطاليا) و(الأردن) و(العراق) و(مالطة) و(جبل طارق) وبريطانيا نفسها، وقد كانت هذه الإمدادات العديدة مع استمرار الحصار وعدم التعاون

(١) المصدر نفسه: العدد٩٢٥٠ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (العديد من الأهالي يهرعون للعمل في فيلق رواد شرق إفريقيا في قناة السويس)، ص٤؛ الاتحاد: العدد ٩٢٨٢ بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٢م، مقال بعنوان: (ستة الآف عامل من كينيا البريطانية يصلون اليوم إلى السويس للعمل في القناة)، ص١.

(٢) الأهرام: العدد ٢٣٧٢٣ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تدفق الجنود البريطانيون على فايد)، ص ٣.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٧٩، كود أرشيفي ٠٣٧٤١٤- ٠٠٧٨، مساعي إنجلترا لإحضار عمال من الخارج بدلًا من العمال المصريين المضربين عن العمل بالمعسكرات البريطانية في مصر، رسالة من القنصل المصري في قبرص وهبة المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن سفر العمال القبرصيين إلى منطقة قناة السويس، تحريرًا في ٢٠ مارس ١٩٥٢م.

(٤) المصدر نفسه: أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠٣١٨٠٥- ٠٠٧٨، جزء ثالث: الأسئلة البرلمانية، رسالة من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه في البرلمان البريطاني عن عدد العمال المصريين، تحريرًا في ١١ ديسمبر ١٩٥٣م.

المصري سببًا في زيادة نفقات القيادة العسكرية البريطانية، وشكت بريطانيا من ثقل وطأة ميزانية الدفاع وتأثيرها على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية [١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة المصرية رفضت منح تأشيرة الدخول إلى الأراضي المصرية لضباط الدول الأجنبية الذين يتجهون إلى المعسكرات البريطانية للاشتراك في دورات تدريبية بها أو الاشتراك في أي وجه من أوجه نشاطها في مصر [٢].

كما قامت بتقديم شكوى للسفارة الإيطالية بمصر من وصول عدد من العمال الإيطاليين إلى منطقة القناة للعمل في الجيش من دون تأشيرة من إحدى القنصليات المصرية، وأوضحت أن من سيقدم إلى مصر للعمل في القاعدة سيتم القبض عليه ويقدم للمحاكمة، الأمر الذي أزعج وزير الخارجية البريطانية؛ حيث أظهر دهشته من هذا التبليغ الذي اعتبره كنوع من التهديد[٣].

وقد استجابت بعض الدول العربية لقرار وزارة الخارجية المصرية؛ حيث قرر مجلس الوزراء الأردني في جلسته المنعقدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥١م عدم

(١) البصير: العدد ١٦٥١١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تطورات الأزمة المصرية البريطانية. جنود بريطانيون نقلوا من قبرص إلى القناة عن طريق الجو)، ص١؛ العدد ١٦٥١٥ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تطور الموقف في الجبهتين وادي النيل وقناة السويس)، ص ٢.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٨٧، كود أرشيفي ٠٠٣٧٥١٨– ٠٠٧٨، بعثات الدول للتمرين على الأعمال العسكرية في الجيش البريطاني المرابط في قناة السويس، رسالة مرسلة من وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الخارجية، تحريرًا في ٧ أغسطس ١٩٥٤م.

(٣) المصدر نفسه: كتاب مرسل من القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الملكية المصرية بمدينة روما إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن استقدام بعض العمال الإيطاليين إلى مصر للعمل طرف الجيش البريطاني في القناة، تحريرًا في فبراير ١٩٥٢م.

الموافقة على تسهيل مهمة العمال الأردنيين أو اللاجئين إلى (فايد) للعمل في القناة [١].

وفي مجلس العموم البريطاني بجلسته المنعقدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١م أشار وزير خارجية بريطانيا اللورد إيدن (Anthony Eden) إلى أن بريطانيا ستحتفظ بمركزها في قناة السويس بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٣٦م، وأوضح أن الموقف في منطقة القناة خطير ولكنه لا يدعو إلى اليأس بحال من الأحوال[٢]، كما استنكر مستر موريسون (Morrison) – وزير الخارجية السابق– اتخاذ مصر لهذا الإجراء، وأكد أنه لا يحق لمصر أن تنكر هذا الاتفاق من جانب واحد، وأنه سيضع كل جهده لمقاومة هذا المسلك الذي سلكته مصر وعمالها، وطلب موريسون من إيدن أن لا يكون سلبيًا في مواجهة هذه المشكلة التي باتت تؤرق بريطانيا وتهز من صورتها أمام نفسها[٣].

وفي جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٥١م سأل عضو من المحافظين وزير الخارجية البريطانية عما إذا كان راضيًا عن الإجراءات التي اتخذت في منطقة قناة السويس لمنع الإضرابات بين المدنيين وحماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم، فأجاب وكيل وزارة الخارجية، أن المسئولية تقع على عاتق الحكومة المصرية التي شجعت – على حد تعبيره– على عدم احترام القانون في هذه المنطقة، واخفقت في اتخاذ الإجراءات المناسبة، وشجعت الحملة الإرهابية التي شنت لسحب العمال المصريين من العمل في المؤسسات الحربية البريطانية في موانئ

(١) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية، تحريرًا في ٤ ديسمبر ١٩٥٢م.

(2)Parliamentary Debates House of Commons, Vol 505,20 Nov, 1951, p.163.

(3)Ibid,p.166.

القناة، وأوضح أن لديه أدلة على اشتراك بعض موظفي الحكومة المصرية في هذه الحملة، وذكر أنه نتيجة لهذا القلق الذي سيطر على صغار الباعة رحل هؤلاء من منطقة القناة(١).

وفي مجلس اللوردات بجلسته المنعقدة في ٢١ نوفمبر ١٩٥١م، تساءل عضو من أعضاء البرلمان عن السبب في إرسال قوات ضخمة العدد من الجنود والعمال إلى منطقة قناة السويس، موضحًا أن الحكومة البريطانية يجدر بها أن تفرق بين الجريمة والشعور الوطني(٢)، وأجاب أحد أعضاء الحكومة على أن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة لا يعني الرغبة في السيطرة على مصر وإنما هو مشاطرةٌ منها في الدفاع المشترك عن العالم الحر عن طريق المحافظة على ممر بحري ودولي!، وفي سياق رده علي زيادة القوات البريطانية في القناة، ذكر أن إلغاء مصر للمعاهدة وإضراب العمال المصريين عمل غير مشروع هدفه حرمان الحكومة البريطانية من الحقوق التي تخولها لها هذه المعاهدة!، ومن ثم فإن الهدف من زيادة القوات هو المحافظة على هذه الحقوق!(٣).

وهكذا حاولت السلطات البريطانية حل أزمة انسحاب العمال المصرين من معسكرات الجيش البريطاني عن طريق إلغاء جميع إجازات الضباط والجنود البريطانيين المقيمين في منطقة القناة، وجلب العديد من القوات والعمال الأجانب

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠٣١٨٠٣-٠٠٧٨، رسالة من عبد الفتاح عمرو السفير المصري بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه إلى أعضاء الحكومة البريطانية بجلسة ٢١ نوفمبر ١٩٥١م عن الإجراءات التي اتخذت في منطقة قناة السويس لحماية أرواح البريطانيين، تحريرًا في ٢٢ نوفمبر ١٩٥١م.

(٢) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من السفير المصري بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الأسئلة الموجهة في مجلس اللوردات عن المسألة المصرية بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥١م.

(٣) المصدر نفسه.

للعمل في منطقة القناة من إيطاليا، ومن مستعمراتها في قبرص والأردن والعراق ومالطة وجبل طارق ومن وبريطانيا نفسها، مما زاد كثيرًا من نفقات القيادة العسكرية البريطانية، وأثقل وطأة ميزانية الدفاع البريطانية.

ثالثًا: استخدام القوة تجاه العمال المصريين وموظفي الجمارك:

ومن بين الإجراءات التي لجأت إليها السلطات البريطانية استخدام القوة ضد العمال المصريين؛ إذ حالت بين الكثيرين منهم وبين مغادرة أماكن العمل، وقامت بتعطيل وسائل السفر إلى بلادهم، وأوقفت المواصلات بين منطقة قناة السويس وسائر إنحاء البلاد، كما احتجزت عنوة وبطريق الإكراه فريقًا من العمال وأجبرتهم على العمل تحت تهديد السلاح وفي حراسة جنودها العسكريين(١).

كما جردت السلطات الحربية البريطانية في القناة حملات من جنودها، واقتحمت بلدة (التل الكبير) التابعة لمديرية الإسماعيلية وساقوا من صادفهم من الأهالي المدنيين تحت تهديد السلاح لإرغامهم على العمل في تلك المعسكرات، كما سَيَّرتْ دوريات مسلحة في شوارع مدن القناة لجلب السكان الآمنين وإجبارهم على العمل لديها، ولجأت أكثر من مرة إلى القبض على ضباط البوليس المصري ونقلهم بعيدًا عن منطقة القناة بحجة أنهم يحرضون العمال على المقاطعة وترك العمل، كما قامت بعزل سكان منطقة القناة عن بقية سكان البلاد (٢).

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠١٩٨٦٧- ٠٠٧٨، احتجاج الحكومة المصرية لدى مكتب العمل الدولي على تسخير العمال المصريين في العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة القناة، رسالة مرسلة من الدكتور حسن إسماعيل مدير مصلحة العمل إلى وكيل وزارة الخارجية ومرفق بها نص الاحتجاج الذي أرسله وزير الشئون الاجتماعية إلى مدير عام مكتب العمل الدولي عن اعتداء الجنود البريطانيين على العمال المصريين، تحريرًا في ٥ نوفمبر ١٩٥١م، ص١.

(٢) البصير: العدد ١٦٥٢٩ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (مذكرة احتجاجية شديدة اللهجة توجهها وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة البريطانية)، ص٢.

كذلك لجأت القوات البريطانية إلى الأحياء المأهولة بالسكان في مدن القناة وأحاطت بأهلها وانتزعت العمال وغيرهم من المدنيين من مساكنهم لإيداعهم المعسكرات الحربية البريطانية لتشغيلهم فيها تحت تهديد السلاح(١).

ومن جهة أخرى أصدرت السلطات البريطانية في القناة تعليمات صارمة إلى جنودها بعدم النزول إلى مدينة السويس، ومنعت سياراتهم من المرور في شوارعها، كما منعت الأسر المقيمة فيها من مغادرة منازلهم مهما كانت الأسباب، وقامت بتوزيع أسلحة على جميع الأسر الإنجليزية للدفاع عن أنفسهم في السويس(٢).

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٤– ٠٠٨٧، مخالفات السلطات البريطانية الحربية لأحكام معاهدة ١٩٣٦م واتفاقيتي١٨٩٩م، رسالة مرسلة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الحربية والبحرية بحصر ما وقع من المخالفات من الجانب البريطاني عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م،(د ت)؛ تقرير مرفوع من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن المخالفات التي ارتكبتها السلطات البريطانية لأحكام معاهدة ١٩٣٦م، (د– ت)

(٢) المصدر نفسه: أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠٣١٨٠٣– ٠٠٧٨، رسالة مرسلة من القائم بالأعمال بالنيابة في لندن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن سؤال وجه في جلسة مجلس العموم في ١ فبراير ١٩٥٢م عن ترتيبات ترحيل العائلات الإنجليزية من مصر، تحريرًا في ٣ فبراير ١٩٥٢م؛ الأهرام : العدد ٢٣٧١٨ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (عائلات البريطانيين بالسويس وبور توفيق والإسماعيلية تهجر مساكنها، وقيادة الإنجليز تأمرهم بحمل السلاح استعدادًا لأي حادث طارئ)، ص٤؛ البلاغ: العدد ٩٢١٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (منشور إنجليزي جديد لترغيب العمال والموظفين في البقاء)، ص ٦؛ روزاليوسف: العدد ١٢١٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (القائد العام البريطاني يصرح للجنود بحمل السلاح على الدوام ونجدة الأسر البريطانية)، ص٦؛ العدد ١٢٢٠ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تعليمات السفير البريطاني برحيل الأسر البريطانية)، ص ١٣؛ الإثنين والدنيا: العدد٩٠٦ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (كلنا في القناة)، ص ٢.

وعلى إثر توقف العمال المصريين في ميناء (الأدبية) عن العمل في تفريغ البضائع من السفن الراسية في الميناء، وامتناع مرشدي مصلحة الموانئ والمنائر عن إرشاد السفن، قامت القوات البريطانية- بواسطة رجالها البحريين- بمهمة إرشاد السفن إلى الأدبية لإتمام عمليات الشحن والتفريغ، وقد عرَّض ذلك شركات الملاحة الوكيلة عنها إلى توقيع العقوبات المنصوص عليها في لائحة الجمارك، وترتب على الإجراءات البريطانية في المنطقة، العديد من التصرفات الشاذة، من بينها: الاستيلاء بالقوة على مواعين شركات الملاحة لاستعمالها في تفريغ وشحن بضائعها بعد أن تعذَّر تفريغ البضائع الواردة للمملكة المصرية في السويس، وظلت هذه البضائع على متن السفن لحين تفريغها – طبقًا للقانون البحري- في ميناء عدن للسفن القادمة من الشمال، وقبرص وموانئ إيطاليا للسفن القادمة من الجنوب وتوقف تمامًا شحن البضائع من الخارج إلى السويس(١)

ومن بين الإجراءات التي لجأت إليها السلطات البريطانية أن منعت موظفي الجمارك بالتواجد في منطقة القناة، وامتنعت عن تقديم أي مستندات جمركية عن البضائع التي ترد إليها أو تقوم بتصديرها، كما رفضت سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها(٢*) مما جعل الجمرك يقوم بتسجيل تلك المخالفات في محاضر رسمية وتوجيه الاحتجاجات إلى السلطات البريطانية(١).

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٤، كود أرشيفي ٠٣٥٩٥١- ٠٠٧٨، مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من مدير عام الجمارك عن الاعتداءات التي ارتكبتها القوات البريطانية المسلحة في منطقة قناة السويس على كيان النظام الجمركي، تحريرًا في مارس ١٩٥٢م، ص ٣.

(*) تمتعت القوات البريطانية وأفرادها في المملكة المصرية بمميزات وإعفاءات جمركية بمقتضى اتفاق عُقِدَ بينها وبين مصلحة الجمارك في سنة ١٩٢١م، وعند عقد معاهدة ١٩٣٦م تضمنت المعاهدةُ الاتفاقَ المذكور في ملحق خاص، ومع صدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١م في ١٦ أكتوبر ١٩٥١م الخاص بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م انتهى العمل بأحكام هذه المعاهدة والاتفاق المرافق لها والخاص بالإعفاءات والمميزات الجمركية التي =

كذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام القوة في تفريغ بضائعها الموجودة في الدائرة الجمركية في بور توفيق، وفي ثلاجة شركة التبريدات، واستمرت في تفريغ وسحب بضائعها من موانئ القناة غير الرسمية (فنارة – كبريت – أبو سلطان) دون تقديم أي مستندات للجمارك ودون اتخاذ أي إجراءات مقررة في القوانين المصرية، كما قامت باستخدام القوة في الإفراج عن كل ما يرد من بضائع إلى معسكراتها في منطقة القناة عن طريق الأبواب الجمركية أو الشحن بالسكك الحديدية أو القوارب، ورفضت تقديم أي أوراق جمركية عنها، وظلت الاحتجاجات التي توجه إلي ضابط مراقبة الحركة بالجيش البريطاني إجراء شكليًا قصد منه تسجيل العدوان والاعتداء على قوانين البلاد عن طريق الإفراج عن البضائع بالقوة دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها(٢).

=

تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية، ومن ثم أصبحت صادرات وواردات القوات البريطانية خاضعة للإجراءات الجمركية المعتادة وتحصيل ما يستحق عليها من رسوم وفوائد، وتطبيقًا لذلك أصدرت مصلحة الجمارك إلى فروعها منشورًا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١م يقضي بإلغاء منح تلك الإعفاءات وضرورة إخضاع واردات وصادرات القوات البريطانية للإجراءات الجمركية وتحصيل ما يستحق عليها من رسوم وعوائد، كما نصت هذه التعليمات على عدم السماح بتفريغ وشحن بضائع ومهمات تلك القوات إلا في إحدى الموانئ المصرية المعتمدة قانونًا وهي: الإسكندرية وبورسعيد والسويس، إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها. انظر: دار الوثائق القومية: المصدر نفسه، مذكرة عن الرسوم الجمركية على البضائع التي تستولي عليها القوات البريطانية عنوة من الجمارك المصرية، تحريرًا في ديسمبر ١٩٥٢م، ص١.

(١) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من مدير عام الجمارك إلى وكيل وزارة الخارجية عن الاعتداءات التي ارتكبتها القوات البريطانية في منطقة قناة السويس على كيان النظام الجمركي، تحريرًا في مارس ١٩٥٢م، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه: تقرير مرفوع من مدير عام الجمارك إلى وكيل وزارة الخارجية عن تطورات الأحوال في مينائي بورسعيد والسويس بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، سري، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م.

كما أخرجت من الأبواب الجمركية بمدينة بورسعيد بضائع متنوعة ومهام عسكرية وذخائر من دون إتمام الإجراءات الجمركية عليها، أو سداد الرسوم، أو الحصول على ترخيص من إدارة الأمن العام، وبلغت الرسوم المستحقة على تلك الأصناف ٨١٤,٧٩٢ جنيهًا، كما بلغ عدد البواخر التي أفرغت شحناتها بالقوة على أرصفة تلك السلطات أو المراسي الواقعة على ضفة القناة (٣٥) باخرة، كما بلغ عدد البواخر التي أفرغت بالقوة دون الحصول على تمكين سفر من الجمرك أو سداد عوائد المنائر (١٦) باخرة، كما استولت القوات البريطانية بالقوة على (٤٧) وحدة من الوحدات العائمة التي كانت تعمل بالميناء والمملوكة لبعض شركات الملاحة، واستولت أيضًا على (٢٥٤) طنًا من الفحم الأمريكي والأفريقي غير خالصة الرسوم من شركة (هل بلايث)، واستمرت في استخدام طلمبات وأنابيب شركة (شل) عنوة في تموين البواخر والبوارج الحربية بالوقود إلى غير ذلك من الأمور(١).

وانتهزت السلطات البريطانية فرصة الحوادث الأخيرة في منطقة القناة لإطلاق سفنها الحربية في موانيها غير مكترثة بحقوق السيادة المصرية، كما واصلت مخالفتها لأحكام معاهدة القسطنطينية الخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس وحيدتها، وقامت باحتلال ضفتي القناة في عدة مواضع بقواتها العسكرية وإبقاء عدد كبير من سفنها الحربية والبحرية مدة طويلة في ميناء بورسعيد

(١) المصدر نفسه: فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٤- ٠٠٨٧، مخالفات السلطات البريطانية الحربية لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقيتي١٨٩٩م، تقرير مرفوع من مدير جمرك بورسعيد إلى وزير المالية عن مجمل المخالفات التي ارتكبتها السلطات العسكرية البريطانية بجمرك بورسعيد عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م ، تحريرًا في ١٦ ديسمبر ١٩٥١م.

والسويس وفي البحيرات المرة وبحيرة التمساح التي حظرت معاهدة القسطنطينية على الدول إبقاء سفن حربية بها(١).

ومع ازدياد انسحاب العمال قامت قوات الاحتلال البريطاني باحتلال كوبري (الفوردان) الذي يربط مصر بسيناء والذي تجتازه القاطرات من مصر إلى غزة، بعد أن أجلت القوات المصرية التي تحرسه، والموظفين المدنيين الذين يعملون في إدارته؛ لتمنع الاتصال بين الضفتين الشرقية والغربية، ومن ثم توقفت حركة المرور إلى سيناء عبر القناة للعمليات التجارية وشركات التعدين(٢).

كما قامت بإغلاق ترعة الإسماعيلية بواسطة قضبان حديدية بغرض إعاقة الملاحة بين القاهرة ومدينة الإسماعيلية لقطع الطريق أمام العمال العائدين إلى القاهرة، كما تم تعطيل الملاحة النهرية فيما بين بحيرة (التمساح) و(نفيشة) لمدة (١٢) يومًا، الأمر الذي ترتب عليه أضرار بالغة؛ حيث أوقفت ما يقرب من (٧٨) وحدة تحمل التموين اللازم لتموين مخابز ومصانع القاهرة وضواحيها، إضافة إلى وحدات أخرى تحمل الإسمنت اللازم لمنطقة قناة السويس(٣).

ولما كانت وزارة الشئون الاجتماعية ترى أن الأعمال التي قامت بها السلطات الحربية البريطانية ضد العمال المصريين تتنافى مع المادة (٢٣) من

---

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٣٥٩١٢– ٠٠٨٧، إخلال البحرية البريطانية لأحكام معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨م، تقرير مرفوع من مستشار الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن دخول السفن الحربية البريطانية المياه الإقليمية بمنطقة قناة السويس دون استئذان تحرير في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م.

(٢) المصدر نفسه: فيلم ١٢٤، كود أرشيفي٠٣٥٩٥١– ٠٠٧٨، مذكرة مرفوعة من مدير عام الجمارك عن الاعتداءات التي ارتكبتها القوات البريطانية في منطقة قناة السويس على كيان النظام الجمركي، تحريرًا في مارس ١٩٥٢م، ص ٤.

(٣) المصدر نفسه: فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١١– ٠٠٨٧، تعطيل الملاحة في ترعة الإسماعيلية ومنطقة القناة، مذكرة مرفوعة من وزير الأشغال العمومية إلى وزير الخارجية يسري بشأن تعطيل الملاحة في قناة السويس، تحريرًا في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١م.

وثيقة حقوق الإنسان التي تنص على حرية الفرد في اختيار العمل الذي يرتضيه لنفسه، وتتناقض مع المبادئ الأساسية التي يتضمنها دستور هيئة العمل الدولية وإعلان فيلادليفيا والاتفاقية رقم (٢٩) الخاصة بحظر العمل الإجباري، ولما كان استمرار السلطات الحربية في أعمالها المثيرة التي لا تتفق مع العدالة والقواعد الدولية المعمول بها تسبب مشكلات خطيرة من شأنها تهديد السلم والعدالة الاجتماعية في هذه المنطقة، ومن ثم قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإرسال رسالة استنكار إلى مكتب العمل الدولي عن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها السلطات الحربية البريطانية في مصر والسودان، وسجلت احتجاجها على هذه الأعمال التي لا تقرها قوانين الحرب في الدول المتحاربة والتي تعتبر تحديًا للأسس التي كافحت هيئة العمل الدولية على مدار أكثر من ثلاثين عامًا لإقامتها؛ محافظة على السلام العالمي وتحقيقًا للعدالة الاجتماعية التي تنشدها الشعوب، وطلب وزير الشئون الاجتماعية من مكتب العمل الدولي تبليغ احتجاجه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة وسكرتير هيئة الأمم المتحدة ومجلس إدارة هيئة العمل الدولية، وقد دفعت الحكومة البريطانية اتهامات الحكومة المصرية لها بأنها لا سند لها من الواقع وأن الحكومة البريطانية على استعداد لإجراء تحقيق في منطقة القناة يقوم به مندوب من منظمة العمل الدولية بعد موافقة الحكومة المصرية! (١).

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٣٥٩١٧- ٠٠٧٨، احتجاج الحكومة المصرية لدى مكتب العمل الدولي على تسخير العمال المصريين في العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة القناة، رسالة مرسلة من عبد المنعم مصطفى الوزير المفوض بالمفوضية الملكية المصرية بسويسرا إلى وكيل وزارة الخارجية وملحق به تقرير مندوب العمل الذي كلف بإجراء تحقيق بشأن شكوى الحكومة المصرية ضد السلطات البريطانية في فرضها إجراءات تعسفية على العمال المصريين في منطقة قناة السويس، تحريرًا في ١٥ فبراير ١٩٥٢م، ص١.

وعقب ذلك أرسل مدير مكتب العمل الدولي لجنة برئاسة كل من مستر (راو) نائب مدير مكتب العمل والمسيو (جاك) للذهاب إلى مصر ومنطقة القناة لجمع الأدلة عن تلك الحوادث في الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٥١م وحتى ١٣ يناير ١٩٥٢م، وقد رأى واضعو التقرير أن ترك العمال المصريين لأعمالهم من العوامل التي زادت حدة الخلاف بين المصريين والإنجليز على إثر إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، حيث أخذت السلطات البريطانية في فرض تدابير لحماية رجالها ومنشئاتها باعتبار أن الحكومة المصرية ضالعة في أعمال الإرهاب التي شنها الفدائيون المصريون، وذكر التقرير أنه يجب النظر إلى شكوى الحكومة المصرية على ضوء هذه الاعتبارات، وأضاف أن شكاوى عدة قدمت إلى النيابة المصرية من عمال مصريين ذكروا أن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم أثناء مغادرتهم لمنطقة القناة في القطارات وسيارات النقل وأجرت تفتيشهم ثم أخلت سبيلهم(١).

وذكر التقرير أن الحكومة البريطانية اتخذت تدابير وقائية للمحافظة على الجنود البريطانيين اعتبرتها الحكومة المصرية اعتداءً على سياسة الدولة المصرية، وبين التقرير أن انسحاب العمال جعل السلطات البريطانية تقوم بعدة تدابير أحدثت رد فعل عند المصريين، وأثبت التقرير في نهايته أنه لم يثبت لديه أدلة واضحة استخدام السلطات البريطانية وسائل عنف ضد العمال المصريين مثل إجبارهم على العمل رغم إرادتهم أو حبسهم أو غير ذلك! (٢).

(١) المصدر نفسه، ص٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات البريطانية قامت بإرجاء بحث تقرير مكتب العمل الدولي عن شكوى مصر في دورة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي رقم (١١٨) في جنيف في المدة من ١١ إلى ١٤ مارس لعام ١٩٥٢م[١].

يتضح مما سبق ذكره أنه مع انسحاب العمال دب الزعر في قلوب الإنجليز وقاموا بعدوانهم المسلح في منطقة القناة على العمال المنسحبين وتروعيهم وإجبارهم على العمل تحت تهديد السلاح وفي حراسة جنودها العسكريين، كما قاموا بطرد موظفي الجمارك من أماكن عملهم، والاستيلاء على البضائع من الجمارك مستخدمين قواتهم المسلحة لتنفيذ أغراضهم، الأمر الذي استنكرته الحكومة المصرية وتقدمت بشكواها إلى مكتب العمل الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لكن دون جدوى.

(١) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من الوزير المفوض بالمفوضية الملكية المصرية في باريس إلى وزير الخارجية بشان تأجيل النظر في تقرير ممثل مكتب العمل الدولي عن شكوى مصر من معاملة السلطات البريطانية للعمال المصريين في منطقة القناة، تحريرًا في ١٢ مارس ١٩٥٢م.

المحور الثالث
إجراءات الحكومة المصرية تجاه انسحاب العمال من منطقة القناة

رأت الحكومة المصرية عقب ترك العمالِ المصريين – بدافع من شعورهم الوطني– خدمةَ الجيش البريطاني ومعسكراته في منطقة قناة السويس، ألا تتركهم من دون عمل، ففتحت لهم أبوابًا من العمل، وأعطتهم – منذ تاريخ تركهم الخدمة وتقييد أسمائهم بمكاتب العمل– أجورًا تتفق بقدر الإمكان مع الأجور التي كانت تصرف لهم في معسكرات الجيش البريطاني.

وكانت مهمة الحكومة – وهي في سبيل تحقيق مصلحة وطنية– تكتنفها صعوبات عديدة، نظرًا لعدم وجود مستندات بأيد بعض العمال تثبت اشتغالهم في الجيش البريطاني، أو بسبب ضياع أوراقهم، أو سحب أوامر المرور منهم عقب تركهم الخدمة، وترتب على ذلك في بادئ الأمر عدم التحقق الكافي من شخصياتهم، إذ اندس بينهم عدد كبير لم يعملوا في الجيش البريطاني من الأساس، كما أن الرغبة الملحة في إيجاد أعمال لهم أفضت إلي توزيعهم في مختلف الجهات توزيعًا عاجلًا، دون التزام مراعاة حاجيات العمل، ودون مراعاة حرفهم أو الأعمال التي كانوا يؤدونها أو التي تتفق وحالتهم، إذ لم يكن لدي الحكومة متسع من الوقت للتأكد من هذه الأمور وهي بصدد حل المشكلة حلًا سريعًا(١).

أولًا: تسجيل العمال في مكاتب العمل:

قامت مصلحة العمل عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م بتخصيص بعض مكاتبها لتسجيل أسماء العمال الذين تركوا أعمالهم، وبلغ عدد هذه المكاتب تسعة، موزعة في الإسماعيلية والسويس وبورسعيد والزقازيق وأبي حماد وبلبيس

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤– ٤٠٢٩، مصدر سبق ذكره، لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني، ص١.

والتل الكبير والقاهرة، حيث بدأت تلك المكاتب في تسجيل العمال منذ صباح يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١م، واستمر تسجيلهم بصفة منظمة ومتزايدة، ومع ازدياد إقبال العمال على مكاتب التسجيل قامت المصلحة بندب اثنين وخمسين موظفًا لتعزيز الفروع والمكاتب بالموظفين الفنيين الذين قاموا ببحث حالة كل عامل، وتخصيص استمارات دقيقة تشمل اسمه، وعنوانه، ومهنته، ومدة مزاولته لها، وآخر مرتب تقاضاه منها، والجهة التي يُفَضِّلُ العمل بها، وعقب التسجيل تم فرز هذه الاستمارات وترتيب أبناء كل مهنة في سجلات موحدة لإرسالها إلى مصلحة القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية، وقد شَكَّلَتْ مصلحة العمل لجنة للإحصاء المهني مهمتها إحصاء عمال كل مهنة والاتصال بالمصالح المختصة لتشغيلهم بها(١).

ولم يكن التسجيل مقصورًا على العمال المشتغلين مباشرةً تحت إشراف الجيش البريطاني، بل شمل جميع العمال المشتغلين لدى المقاولين الذين يشتغلون لحساب السلطات البريطانية، وكذلك العمال المشتغلين في المحلات التجارية العديدة المنتشرة في جميع المعسكرات ويديرها تجار لحسابهم الخاص، وفي أواخر شهر نوفمبر ١٩٥١م رأت المصلحة أنها قد سجلت الغالبية العظمى من عمال المعسكرات، فقررت وقف القيد في مكاتب منطقة القناة اعتبارًا من نهاية يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٥١م، وفي باقي المناطق اعتبارًا من نهاية يوم ٢٩ نوفمبر من العام نفسه(٢).

(١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كود أرشيفي ٠٠١٠٠٧- ٠٠٦٩، أوراق خاصة بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١- ١٩٥٢ لمواجهة حالة العمال الذين يتركون العمل بمعسكرات الجيش البريطاني بمنطقة القناة، كتاب وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة المالية بشأن تخصيص مبلغ ٦٧٢٠ جنيهًا كمصروفات انتقال وبدل سفر لبعض الموظفين، تحريرًا في ٦ نوفمبر ١٩٥١م؛ البلاغ: العدد٩٢١٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تصريح مدير مصلحة العمل عن العمال المصريين)، ص٣.

(٢) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

ولكي لا يحرم العمال الباقون ممن تركوا خدمة الجيش البريطاني دون تسجيل أسمائهم، افْتُتِحَ مكتب تسجيل ملحق بمكتب مدير عام المصلحة لقيد أسماء هؤلاء العمال الباقين بعد التأكد من أن هناك أسبابًا جدية منعتهم عن التسجيل في فترة افتتاح المكاتب المخصصة لهذا الغرض، وكان معظم من قيدوا في هذا المكتب الأخير ممن أثبتوا أنهم كانوا محجوزين في المعسكرات البريطانية تحت التهديد بالقوة ثم فروا منها بوسائل التحايل المختلفة(١).

وتجدر الإشارة إلى حالة الكثيرين من العمال الذين استولت السلطات الحربية البريطانية على مستنداتهم لدى مغادرتهم المعسكرات أو هم في طريقهم من منطقة القناة إلى خارجها دون إعطائهم ما يدل على سابقة خدمتهم، رغبة منها في تعطيلهم عن العمل، لعلمها باشتراط مصلحة العمل وجود هذه المستندات لدى التسجيل، ومن ثم قامت المصلحة بتكوين لجان التحريات، قوام كل منها موظف من مصلحة العمل، وضابط من بوليس منطقة القناة، وذلك لمناقشة هؤلاء العمال من غير ذوي المستندات، وتقييد من تقنع اللجان بسابقة عملهم في المعسكرات البريطانية(٢).

كما تقدم بعض العمال المتعطلين عن العمل والذين يعرفون بعض نواحي الحياة في منطقة القناة لسابقة عملهم في المعسكرات البريطانية في سنوات سابقة إلى لجان التحريات فقيدتهم ضمن من اقتنعت بأنهم من عمال المعسكرات، ومن ثم نالوا حظ التعيين في وظائف الحكومة، غير أن مصلحة العمل قارنت بين

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٤- ٠٠٨٧، مخالفات السلطات البريطانية الحربية لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقيتي ١٨٩٩م، تقرير مرفوع من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن المخالفات التي ارتكبتها السلطات البريطانية لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦م الملغاة وذلك ردًا على كتاب وزارة الخارجية رقم ٥١٣١ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥١م بشأن ما يقع من السلطات البريطانية من حوادث واعتداءات، تحريرًا في ٢٠ ديسمبر ١٩٥١م.

تعيين هؤلاء، وبين ما كانت ترمي إليه السلطات البريطانية من حرمان الكثيرين منهم من التعيين، ورأت أن المصلحة تقتضي ذلك، إذ فضلًا عما فيه من تحقيق لرسالة المصلحة من حيث مكافحة البطالة بصفة عامة، فإنه قد أحبط الخطة البريطانية التي رسمتها لإعاقة تشغيل معظم عمال المعسكرات وتأليبهم على الحكومة المصرية(١).

وكان على كل مكتب أن يسجل بيانات المقيدين به في دفاتر خاصة تحفظ لديه، ثم في كشوف من صورتين، كل منها خاص بمهنة واحدة، لترسل إلى مراقبة القوى العاملة بمصلحة العمل التي زودت بالموظفين لمراجعة الكشوف وتصنيفها مهنيًا تمهيدًا لإرسالها إلى الوزارات المختلفة كل بحسب أنواع المهن التي تحتاج إليها، ثم تحفظ صورها في ملفات خاصة بكل مكتب من المكاتب التي قيدت فيه(٢).

ولم يكن إرسال هذه الكشوف للوزارات على سبيل الترشيح القابل للجدل، بل سبق أن اتفق الدكتور أحمد حسين –وزير الشئون الاجتماعية– مع جميع الوزراء على اعتماد الكشوف التي ترسلها مصلحة العمل إلى الوزارات وإلحاق العمال الواردة أسماؤهم في الكشوف فورًا بالعمل لديها بعد سحب شهادات القيد منهم، ومما يجدر ذكره إزاء إعداد هذه الكشوف وتوزيعها ما كانت تلاقيه المصلحة من الصعوبات في نقل الاستمارات والكشوف من المكاتب المختلفة إلى المصلحة، وكذلك في تنقلات الموظفين، إذ كان على الموظفين أن يقوموا بإخفاء ما معهم من أوراق ومستندات؛ حتى لا تقع في أيد الجنود البريطانيين عند نقط التفتيش التي أقاموها حول منطقة القناة(٣)، وغالبًا ما استدعى الأمر إرسال هذه المستندات بالطائرات إلى بورسعيد، على أن ترسل من هناك إلى داخل منطقة

(١) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص ٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٦.
(٣) نفســـه.

القناة بطرق مختلفة تفوت على الإنجليز فرصة الاستيلاء عليها، كما حدث – على سبيل المثال– أن قبض الجنود البريطانيون في أحدى نقط التفتيش على أحد الموظفين بالمصلحة وقاموا بتفتيشه وتفتيش السيارة التي تقله، فلم يعثروا إلا على دفتر للقيد غير مستعمل استولوا عليه، وقد قصد المفتش أن يضع هذا الدفتر في مكان يسهل العثور عليه حتى يبعد الأنظار عن المكان الخفي في السيارة الذي أودع فيه المستندات المهمة(١).

ومن الصعوبات التي واجهت المصلحة عدم إيجاد أماكن مناسبة لإقامة الموظفين كما حدث في (التل الكبير) التابعة لمديرية الإسماعيلية، مما استدعى تجهيز سيارة خاصة لنقل الموظفين صباح كل يوم من القاهرة إلى (التل الكبير) والعودة بهم في المساء بعد أداء واجبهم، ورغم ما تحمله الموظفون في هذا المكتب وغيره من المكاتب من مشاق السفر والتعرض للأخطار لدى تفتيشهم بمعرفة البريطانيين، فإنهم كانوا يقومون بعملهم في غير سخط ولا ضجر(٢).

ولم تكن لهذه الصعوبات على شدتها وكثرتها أي آثار سلبية في طريقة العمل ونظامه الموضوع، غير أنه حدث في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر ١٩٥١م أن اختل نظام المواصلات في منطقة قناة السويس وخارجها نتيجة لتوقف السكك الحديدية عن السير، فتعطلت المراسلات البريدية، وتعذر وصول الإخطارات للعمال عن الوزارات التي التحقوا بها، مما دعا المصلحة أن ترسل بعض موظفيها بكشوف الوزارات المبينة بها أسماء المعينين فيها، لإخطار أصحابها شخصيًا بالأماكن التي عُيِّنُوا بها، وقد دفع ذلك الكثيرين ممن لم يتلقوا الإخطار إلى التسلل إلى القاهرة للاستعلام عن الأماكن التي التحقوا بها(٣).

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، كود أرشيفي ٠٣٥٩١٤– ٠٠٨٧، مخالفات السلطات البريطانية الحربية، مصدر سبق ذكره.

(٢) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٣) المصدر نفســه، ص ٧، ٨.

وقد واجهت مصلحة العمل مشكلة هؤلاء العمال الذين وفدوا إلى القاهرة وزاد عددهم بحيث أصبح من الصعب إخبارهم فردًا فردًا بالوزارات التي عينوا فيها، فانتدبت عددًا من موظفيها لاستقبالهم في الوزارات والمصالح المختلفة لإلحاقهم بالعمل فور تقديمهم شهادات القيد والمستندات، ونظرًا لما تبين من أن السلطات الحربية بالمعسكرات ونقط التفتيش البريطانية كانت تستولي من العمال أثناء خروجهم أو مرورهم من منطقة القناة إلى القاهرة على ما معهم من مستندات، فقد رؤي تيسيرًا لإلحاق هؤلاء العمال بالعمل أن يعفوا من تقديم المستندات متى قدموا الشهادات الدالة على قيدهم بأحد مكاتب بورسعيد أو الإسماعيلية أو السويس أو التل الكبير أو القرين أو أبو حماد حيث إن قيدهم قد تم بهذه المكاتب بعد أن أثبتوا سابقة عملهم بالجيش البريطاني[١]، بينما من ظلوا في منطقة القناة ولم يستطيعوا الحضور إلى القاهرة فقد عولجت مشكلتهم بأن أعطي المحافظون والمديرون سلطة التعيين محليًا بفروع الوزارات المختلفة، وذلك باشتراك ومعاونة مكاتب العمل المحلية، كما تقرر تعيين العمال المقيدين في مكاتب التسجيل بمنطقة القناة محليًا بالسويس والإسماعيلية وبورسعيد والزقازيق إذا كان موطنهم الأصلي هذه المدن[٢].

على أي حال ففي أكتوبر ١٩٥١م صرح أحمد حسين –وزير الشئون الاجتماعية– أن عدد العمال الذين تركوا أعمالهم في الثكنات العسكرية وقيدوا أسماءهم في مكاتب العمل بلغوا (٥٣) ألف عامل، وأن عدد العمال الذين تسلموا عملهم (٢٢) ألف عامل، استوعبت وزارة الاشغال منهم (١٧) ألف عامل وصرفت لهم أجورهم كاملة في المدة الواقعة بين تركهم للعمل في الثكنات البريطانية وبين تسلمهم للعمل الجديد، كما أنها استأثرت بالعمال السودانيين، وفي وزارة الحربية تم تعيين (٦٤٠٠) عامل، كما استوعبت هذه الوزارة من

(١) المصدر نفسه، ص٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨، ٩.

العمال، السائقين والخرَّاطين والمخزنجية، وتم تعيين (٢٠٠٠) عامل في وزارة المعارف، و(١٥٤) عامل في وزارة الزراعة، كما تم تشغيل عدد كبير من العمال في أسلحة الجيش المصري، ومصلحة الموانئ والمنائر، وورش السكك الحديدية والترسانة، كما تم إعداد مصنع مكافحة الحفاء ليسع ثلاثة آلاف عامل، وأوضحت مصلحة العمل أنها على استعداد لتعيين ثلاثة أرباع العمال في أماكن أُعِدَّتْ لهم وبأجور لا تقل عن أجورهم(١).

ومن ناحية أخرى شُكِّلتْ لجنة في مصلحة العمل– بناء على رغبة وزارة الاقتصاد الوطني– لحصر من كانوا يعملون في الزراعة قبل عملهم في المعسكرات البريطانية تمهيدًا لتوزيع مساحات من الأراضي التي استصلحت وقدرها ٣ الآف فدان من الخاضعين للشروط التي وضعتها وزارة الاقتصاد الوطني لتمليك الملكيات الصغيرة، وتم ترشيح (٢٣٥) عاملًا لتسليمهم تلك الأراضي(٢)، وقد بلغ عدد العمال المعينين حتى ١٥ يناير ١٩٥٢م (٨١,٠٣٠) عاملًا موزعين على الوزارات والمصالح الحكومية (٣).

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥١م رفعت وزارة المالية مذكرة إلي مجلس الوزراء أُشِيرَ فيها إلي القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تعيين عمال القناة في مختلف الوزارات والمصالح الحكومية والخصم بأجورهم بعد استنفاد الاعتمادات المخصصة للأجور في ميزانية الدولة علي بند (١٣) – مساعدات مصلحة الضمان الاجتماعي بميزانية وزارة الشئون الاجتماعية– ونادت بإيقاف التعيينات

(١) البلاغ: العدد٩٢١١ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تدبير أمكان لثلاثة أرباع عمال المعسكرات البريطانية)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه: العدد٩٢٣٦ بتاريخ ١٢ نوفمبر١٩٥١م مقال بعنوان: (٥٣ ألف عامل تركوا المعسكرات البريطانية و٢٢ ألف عامل تسلموا أعمالهم)، ص٢؛ المقطم: العدد ١٩٤٤١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (في محيط العمال. حكومة الشعب ساهرة على مستقبل عمالنا في القناة)، ص ٥.

(٣) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

من الخارج في وظائف الخدمة السائرة وعمال اليومية في مختلف الوزارات، علي أن تشغل الوظائف الخالية وما يخلو مستقبلًا بتعيين عمال القناة، واقترحت استكمالًا للوضع تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لإعادة توزيع العمال علي المصالح الحكومية بحسب حرفهم [١]. واستجابة لاقتراح وزير المالية أصدر مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٥١م قرارًا بإيقاف التعيين من الخارج في الوظائف الخالية على أن تشغل الوظائف الخالية من هذا النوع وما يخلو منها مستقبلًا من بين العمال المشار إليهم لاستيعاب أكبر عدد منهم بالوظائف المختلفة، كما أصدر تعليمات لجميع الشركات والمصانع والمصالح الحكومية بعدم تشغيل أي عامل قبل الاتصال بمصلحة القوى العاملة لتوظيف هؤلاء العمال ومنحهم الأولوية في التعيين[٢].

ومن جهة أخرى قامت الحكومة بتوفير المساكن اللازمة وإعدادها لاستقبال عدد كبير من العمال مع عائلاتهم، كما قامت بإرسال بعض عائلات العمال إلى الأماكن المعدة للسكن بعد أن ثبت حاجتهم الماسة إلى مأوى لعدم وجود أقارب أو معارف لهم في القاهرة، كما نزل بعضهم عند أقربائه في القاهرة[٣].

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤- ٤٠٢٩، جزء ثان: أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني، مصدر سبق ذكره، تقرير لجنة إعادة توزيع العمال، ص ١، ٢.

(٢) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٣- ٤٠٢٩، أوراق توزيع عمال الجيشِ البريطاني على مختلف وزارات ومصالح الحكومة في الفترة من ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م حتى ٢٧ أبريل ١٩٥٤م، كتاب دوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣م مرسل من رئيس ديوان الموظفين إلى جميع الوزارات بشأن تعيين عمال القناة بالوظائف الخالية بالوزارات والمصالح المختلفة، تحريرًا في ٢٣ أبريل ١٩٥٢م؛ البلاغ: العدد٩٢١٣ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (مصطفى النحاس يوصي الوزراء بتخصيص الوظائف الخالية لعمال المعسكرات البريطانية)، ص٢.

(٣) الإثنين والدنيا: العدد٩١١ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (القاهرة تحتضن القناة)، ص ٢٨.

يتضح مما سبق ذكره أن الحكومة قامت بتسجيل عمال المعسكرات عن طريق مكاتب العمل في أنحاء البلاد، كما قامت بتعيينهم وبصرف أجورهم منذ تركهم العمل وحتى استلامهم أعمالهم الجديدة، كما قامت بنقلهم مجانًا بالسكك الحديدية، ومنحهم سلف نقدية حتى يتسلموا أجورهم من وظائفهم الجديدة، وقد دلت هذه الإجراءات على أن الحكومة المصرية كانت مستعدة لتأمين هؤلاء العمال وعائلاتهم آنذاك.

ثانيًا: لجنة إعادة توزيع العمال على الوزارات والمصالح الحكومية:

كان من أبرز ما واجه وزارة الشئون الاجتماعية من مشكلات تعيين العمال، موضوع الأجور وكيفية تحديدها، ومن ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ نوفمبر ١٩٥١م علي تشكيل لجنة لإعادة توزيع العمال وتخويلها الحق في إعادة النظر في أجورهم ، وفي ٣ ديسمبر من العام نفسه صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة في وزارة المالية برئاسة (حافظ بك عبد الحميد الكاشف) المراقب العام لمستخدمي المالية– وقتئذ– واثنين وعشرين عضوًا من كبار الموظفين يمثلون الوزارات والمصالح المختلفة، وحدد اختصاص اللجنة في النظر إلى توزيع العمال وإعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم ووضع قواعد ثابتة للسير عليها في مختلف الوزارات والمصالح [١].

وقد عقدت اللجنة خمسة عشر اجتماعًا في المدة من ٦ ديسمبر ١٩٥١م إلي ٢ مارس ١٩٥٢م، ودونت اجتماعاتها في خمسة عشر محضرًا مبينًا فيها ما دار في جلساتها من مناقشات وآراء، وما أبداه الأعضاء من ملحوظات، وما اتخذته اللجنة من قرارات، ورفعت تقريرها إلي وزارة المالية والاقتصاد، وقد

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤– ٤٠٢٩، مصدر سبق ذكره، لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني، ص ٢، ٣.

اعتمدت وزارة المالية القواعد الواردة به ووضعته موضع التنفيذ في أول إبريل سنة ١٩٥٢م(١).

تناولت اللجنة بالبحث والتمحيص مسألة توزيع العمال علي مختلف الوزارات والمصالح المختلفة، وعدد الحرف التي بلغت (١٠٩) حرفة بعد إدماج الحرف المتشابهة أو المتقاربة في طبيعة عملها أو ضم بعضها إلي بعض(*)، وحرصت اللجنة على مراعاة قدرة كل وزارة علي استيعاب العدد اللازم لها منهم قدر المستطاع بما يناسب حرفهم، علمًا بأن قرارات اللجنة كانت تنفذ أولًا بأول؛ إذ إن الوزارات والمصالح كانت تتصل رأسًا ببعضها بعضًا لتسوية حالة التنقلات بين العمال (٢)، كما قامت اللجنة بإعداد استمارات خاصة لتوضيح حالة كل عامل، تضمنت تاريخ ميلاده، وجنسيته، ومؤهلاته الدراسية، وصنعته، وتاريخ إلحاقه بخدمة الجيش البريطاني، وتاريخ تركه العمل، وتاريخ قيد اسمه بمكتب العمل، وحالته المدنية، توطئة لوضع نظام للسير عليه في جميع الوزارات والمصالح المختلفة، للتحقق من عملهم في خدمة الجيش البريطاني، مع ضرورة توقيع العامل على الاستمارة بجانب الموظف المسئول الذي يقوم بملء بياناتها(٣)، وقررت اللجنة أن من ثبت بشكل قاطع عدم اشتغاله بالجيش البريطاني قبل: يفصل من عمله الذي ألحق به علي غير أساس صحيح(١).

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤.

(*) بلغ عدد الحرف قبل تشكيل اللجنة المذكورة ما يقرب من (٢٠٠) حرفة. المصدر نفسه، ص ٤،٥.

(٢) المصدر نفسه: تقرير مقدم إلي وزير المالية والاقتصاد من اللجنة المشكلة بناء علي قرار مجلس الوزراء الصادر في نوفمبر ١٩٥١م لإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني الذين تركوا الخدمة في منطقة قناة السويس علي وزارات الحكومة ومصالحها بحسب حرفهم وتقدير أجورهم، تحريرًا في ١٩ مارس ١٩٥٢م، ص١.

(٣) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من المراقب العام لمستخدمي المالية ورئيس لجنة توزيع عمال الجيش البريطاني إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشان تحديد أجور العمال، =

كما قررت اللجنة سالفة الذكر إعطاء العمال أجورًا تتفق مع قواعد كادر العمال الحكومي وما كانوا يتقاضونه في الجيش البريطاني لمن لم تحدد أجورهم، وبحثت اللجنة الاعتمادات التي تصرف منها أجور العمال، ورأت من بين القرارات التي اتخذتها الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١م قرارًا برفع سعر أُقَّة السكر قرشين ليرتفع سعر طن السكر (١٦) جنيهًا، ولما كانت مصر تستهلك من هذه السلعة (٢٤٠) ألف طن كل عام، فقد أمكن توفير (٣,٨٤٠,٠٠٠) جنيه من هذه الزيادة، كما تقرر زيادة سعر طن الكسب جنيهين مما أدى إلى زيادة قدرها مليون جنيه، وهكذا استقر الرأي على تدبير خمسة ملايين من الجنيهات من زيادة أسعار السكر والكسب [٢].

ومما يجدر ذكره أن أجور عمال القناة كانت تصرف بصفة مؤقتة علي بند (١٣) من ميزانية مصلحة الضمان الاجتماعي (مساعدات) بوزارة الشئون الاجتماعية، وبعد صدور القانون رقم (٨ لسنة ١٩٥١) بفتح اعتماد إضافي قدره (٥٠٠) ألف جنيه بالقسم (٢٢) لمصروفات تصفية حالة الطوارئ، أعادت وزارة الشئون الاجتماعية الخصم بما تم صرفه على المصالح ذات الشأن، وأصدرت وزارة المالية كتابًا دوريًا في ١٩ فبراير ١٩٥٢م بالخصم بأجور عمال الجيش البريطاني على الاعتماد الإضافي المشار إليه، واتخذت الوزارة الإجراءات

=

تحريرًا في ٩ ديسمبر ١٩٥١م، ص ١؛ تقرير الاجتماع الخامس عشر للجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني ، تحريرًا في ٣ مارس ١٩٥٢م، ص ٢، ٣.

(١) المصدر نفسه، ص٣.

(٢) الأهرام: العدد ٢٣٧٢٦ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (٦ ملايين من الجنيهات لتشغيل عمال القناة)، ص ٣؛ البلاغ: العدد٩٢١٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (تدبير خمسة ملايين جنيه سنويًا للقيام بمشروعات تستوعب عمال المعسكرات البريطانية)، ص٣.

اللازمة لزيادة هذا الاعتماد إلي ثلاثة ملايين جنيه؛ لصرف الأجور المستحقة حتى آخر السنة المالية ١٩٥١– ١٩٥٢م(١).

ولاحظت اللجنة أن بعض الوزارات سبق أن حددت أجورًا لبعض العمال لا تتفق والأجور المقررة لحرفهم الأصلية في معسكرات الجيش البريطاني، ورأت اللجنة إزالةً لأسباب شكوى هؤلاء العمال أن يعاد تقدير أجورهم حسب حرفتهم بحيث لا يكون هناك فارق كبير بين الأجور التي كانوا يتقاضونها بالجيش البريطاني والأجور اليومية التي تحددها الوزارة(٢)، ومن ثم قامت اللجنة بإعداد أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كادر العمال الحكومي كي يعامل الجميع على قدم المساواة وفق التعديل الذي أقره مجلس الوزراء لفئات العمال الحكوميين بجلسته المنعقدة في ١٢ أغسطس ١٩٥١م(٣)، حيث تم منح الصبية والتلاميذ راتبًا قدره (٥٠ : ٢٥٠) مليمًا يوميًا، والعمال العاديين (٣٠٠:١٠٠ ،١٢٠: ٣٠٠ ، ١٤٠:٣٠٠) مليم، والعمال الكتبة (١٤٠: ٣٦٠، ١٦٠: ٣٦٠) مليمًا،

(١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كود أرشيفي ٠٠١٠٠٧– ٠٠٦٩، مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن فتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠ ألف جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٥١– ١٩٥٢م، لمواجهة حالة العمال الذين يتركون القناة؛ مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٤ديسمبر ١٩٥١م، مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه في القسم ٢٢ (مصروفات حالة الطوارئ) لمواجهة حالة العمال الذين يتركون العمل بمعسكرات الجيش البريطاني بمنطقة قناة السويس، ص ١٣، ١٧.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤– ٤٠٢٩، مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من المراقب العام لمستخدمي المالية ورئيس لجنة توزيع عمال الجيش البريطاني إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشأن تحديد أجور العمال، تحريرًا في ٩ ديسمبر ١٩٥١م، ص ١، ٢؛ تقرير الاجتماع الخامس عشر للجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني، تحريرًا في ٣ مارس ١٩٥٢م، ص ١–٣.

(٣) المصدر نفسه، تقرير اللجنة ، ص٧.

والعامل غير الدقيق (٢٠٠: ٣٦٠) مليمًا، والعامل الدقيق(٢٤٠: ٥٠٠) مليم، والعامل الدقيق الممتاز(٣٠٠: ٥٠٠) مليم[١].

ولاحظت اللجنة أن كادر العمال قضى بالنسبة لدرجة الصبية والتلاميذ أن يكون تعيينهم في الستة أشهر الأولى بدون مقابل، ثم يمنحون خمسين مليمًا عن باقي السنة الأولى وتتدرج أجورهم بالعلاوات حتى تصل إلى (٢٥٠) مليمًا يوميًا، فرأت اللجنة أن يبدأ منح عمال الجيش في هذه الدرجة (١٠٠) مليم في اليوم مضافًا إليه إعانة غلاء المعيشة حسب حالتهم الاجتماعية[٢].

أما عن الكتبة والمخزنجية الذين كانوا يتقاضون من السلطات البريطانية أجورًا أعلى نسبيًا مما يتقاضاه أمثالهم في الحكومة المصرية، فقد رأت اللجنة أن تأخذ بما قررته مصلحة العمل من صرف مرتبات لهم في حدود ما يتقاضاه موظفو الحكومة الكتابيون، بواقع (١٢) جنيهًا شهريًا لغير ذوي المؤهلات، و(١٥) جنيهًا لذوي المؤهلات، بما في ذلك إعانة الغلاء، على أن تظل حالة من يتقاضى منهم أجرًا يزيد على ذلك حتى تضع اللجنة القواعد النهائية في تقدير الأجور[٣].

كما لاحظت اللجنة أن كادر العمال الحكومي خصص للكتبة والمخزنجية درجتين (١٤٠: ٣٦٠، ١٦٠: ٣٦٠) مليمًا بعلاوة قدرها (٢٠) مليمًا يوميًا كل سنتين، ولو طبق ذلك على عمال الجيش لكان الفارق كبيرا بين الأجور التي يتقاضونها وهي من (١٢) إلى (١٥) جنيهًا شهريًا، وبين الأجور التي تمنح لهم بموجب كادر العمال، ومن ثم قررت اللجنة أن يمنح الحاصل على شهادة

(١) المصدر نفسه، الاجتماع العاشر للجنة إعادة توزيع العمال بتاريخ ١٢ يناير ١٩٥٢م، ص ٣-٦.

(٢) المصدر نفسه، تقرير اللجنة، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من المراقب العام لمستخدمي المالية إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشان تحديد أجور العمال، ص ٢.

الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) أو ما يعادلها أجرًا يوميًا يعادل تسعة جنيهات شهريًا، وأن يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافية) أو ما يعادلها أجرًا يوميًا يعادل ثماني جنيهات ونصف شهريًا، بينما يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) أو ما يعادلها، وكذلك الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرًا يوميًا يعادل ثماني جنيهات شهريًا، هذا بخلاف إعانة غلاء المعيشة التي تمنح بمقتضى القواعد المعمول بها وبحسب الحالة الاجتماعية لكل عامل، بينما يمنح العمال غير الحاصلين على مؤهلات أجرًا يوميًا يعادل ستة جنيهات شهريًا، إضافة إلي إعانة الغلاء بحد أدنى قدره (١٢) جنيهًا شهريًا، وهو الأجر الذي حدد لهم من البداية، ومن يحمل مؤهلًا دراسيًا عاليًا فيمنح أجرًا يعادل الماهية الشهرية المقررة لمؤهله في الكادر العام الحكومي(١)، ورأت اللجنة إن لم يصل أجر العامل من الكتبة والمخزنجية مضافًا إليه إعانة غلاء المعيشة ما يعادل (١٢) جنيهًا شهريًا- وهو الحد الأدنى الذي سبق تقديره- فيمنح الأجر الأخير شاملًا إعانة غلاء المعيشة على أن يستنفذ الفرق بين الأجر المقرر له والحد الأدنى من العلاوات التي يستحقها مستقبلًا، وقررت اللجنة أن تمنح هذه الأجور للعمال الذين يقومون بأعمال الحرف التي قدرت لها هذه الأجور في الكادر، أما من ليس لهم أعمال حكومية تتفق وحرفهم الأصلية فيكلفون بأعمال تتشابه مع حرفهم ويمنحون أجورًا تتفق والأعمال المكلفين بها على ألا تصرف هذه الأجور إلا بعد اعتمادها بقرار من وزير المالية والاقتصاد ومن دون أن يكون لها أثر رجعي(٢).

وبصدد شكوى العمال من أن بعض الوزارات تصرف أجورًا للعاملين عن أيام الجمعة – العطلة الرسمية الأسبوعية- وبعضها لا يصرف أجورًا عنها، قررت اللجنة عدم الموافقة على صرف أجر يوم الجمعة لمخالفة ذلك للقواعد

(١) المصدر نفسه، تقرير اللجنة، ص ٨، ٩

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

المالية، ولأن عمال الحكومة لا يتقاضون أجورًا عن هذه الأيام إلا إذا اقتضت الحال تشغيلهم، فضلًا عن أن عمال الجيش أنفسهم كانوا لا يمنحون أجورًا عن أيام الأحد(١).

وعن السلف الممنوحة للعمال فقد تبين للجنة أن بعض الوزارات والمصالح صرفت مبالغ مالية على سبيل السلف تراوحت ما بين ثلاثة إلي ستة جنيهات لمساعدة عدد من العمال بمبالغ ينفقونها تيسيرًا لأحوالهم، ورأت اللجنة أن تقوم الوزارات والمصالح التي صرفت سلفًا للعمال بتقدير أجور مؤقتة لهم والامتناع عن إعطاء سُلَف مستقبلًا، مع منحهم أجورًا تتمشى مع قواعد كادر العمال الحكومي وما كانوا يتقاضونه في الجيش بقدر المستطاع ، بينما السلف التي قد صرفت فتقرر خصمها على أقساط شهرية حسب ما تراه كل وزارة بشرط أن لا تتجاوز مدة الأقساط ستة أشهر(٢).

ومن جهة أخرى رأت اللجنة أن يؤدي العمال والصناع الفنيين امتحانًا في حرفهم بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح طبقًا لقواعد كادر العمال؛ لمعرفة الدرجة التي يوضع فيها كل منهم حسب قدرته على العمل، ومراعاة للتيسير رأت اللجنة أن يؤدى الامتحان في أقرب جهة فنية حكومية أو شبه حكومية، للتحقق من إلمام عمال الجيش بحرفهم والوقوف على كفايتهم في العمل، وفضلت اللجنة إبقاء من رسب في امتحان حرفته في خدمة الحكومة على أن يعهد إليه بعمل آخر يمكنه أداءه على وجه مرض ويعطى أجر هذا العامل الأخير (٣).

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت اللجنة كثرة عدد العمال في بعض الحرف عن حاجة العمل الحكومي كسائقي السيارات، حيث بلغ عددهم (٣٨٩٦)

(١) نفسه.
(٢) نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦.

سائقًا، والنقاشين وعددهم (٢٣٧٢) نقاشًا، والبنائين وعددهم (٨٦٢) كما وجدت حرف أخرى ليست الحكومة في حاجة إلى استخدام أربابها كخياطي الملابس وعددهم (١٦٣١)، والكوائين وعددهم (٨٩٣)، وصانعي الأحذية وعددهم (٤١٢)، والحلاقين وعددهم (٣٨٤)، وأشارت اللجنة باستخدام الحلاقين كمساعدي ممرضين، والكوَّائين والقصَّابين في وظائف السعاة، كما بحثت حالة النقَّاشين والبنَّائين مع مصلحة المباني ووزارتي الأشغال العمومية والشئون البلدية والقروية للنظر في إمكان تشغيلهم في الترميمات، وعملت على الإفادة من الخيَّاطين وصانعي الأحذية في الوزارات والمصالح التي تشتري ملابس أو مهمات من الخارج لخياطة ما تحتاج إليه من ملابس، لكن تعذر ذلك بسبب النظم المتبعة واللوائح المالية المعمول بها، ومن ثم رأت اللجنة أن أصحاب الحرف الملحقين بالوزارات والمصالح ولا يعملون في حرفهم الأصيلة، أو ليست هناك حاجة لاستيعابهم، يعهد إليهم بأعمال أخرى بشرط أن يتبين بعد الاختبار أنهم يحسنون أداءها، على أن يعطوا الأجور المقررة للأعمال التي يؤدونها(١).

يتضح مما سبق ذكره أن لجنة إعادة توزيع العمال التي وافق مجلس الوزراء على تشكيلها في ١٨ نوفمبر ١٩٥١م قد عالجت العديد من العقبات التي واجهت مصلحة العمل وهي بصدد تعيين هؤلاء العمال، مثل توزيعهم على الوزارات والمصالح، وإعادة تقدير أجورهم، ودرجاتهم، واختبارهم عن طريق اللجان المشكلة في الوزارات، والاستفادة من زيادة العمال في بعض الحرف عن حاجة العمل الحكومي في أعمال أخرى يحسنون أداءها، ووضع قواعد ثابتة للسير عليها في مختلف الوزارات والمصالح، وقد اعتمدت وزارة المالية القواعد التي قررتها اللجنة ووضعتها موضع التنفيذ.

(١) المصدر نفسه، ص ٧.

ثالثًا: زيادة عدد عمال معسكرات الجيش البريطاني.

على الرغم مما قامت به مصلحة العمل من جهود مضنية للتأكد من سابقة عمل العمال في منطقة القناة، فإن كثيرًا من المنتمين لحزب الوفد وخاصة من النواب والشيوخ قد سجَّلوا أنصارهم في الانتخابات ضمن عمال القناة المنسحبين دون أن يكونوا منهم، وانهالت بطاقات التوصية بتشغيلهم، وكانت هذه البطاقات بمثابة أوامر للتعيين في الوزارات والمصالح، وَعُيِّنَ باسم عمال القناة من لا يَمُتُّونَ إليهم بأي صلة، وبذلك ازداد عددهم، وتحملت خزانة الحكومة في عام واحد ستة ملايين من الجنيهات لأداء أجور العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية(١).

وقد ناقشت اللجنة – سالفة الذكر– في اجتماعها الرابع عشر عدد العمال الذين تركوا عملهم، وقررت وجوب التحقق من عمل هؤلاء في معسكرات الجيش البريطاني، ورأى (حافظ عبد الحميد الكاشف) – وكيل المدير العام للإدارة والتوريدات والخزانة ورئيس لجنة توزيع العمال– أن يفصل كل من يثبت أنه ليس على عمال القناة، وفي سؤال وجه إلى (محمد على إبراهيم) – وكيل تفتيش هندسة وابورات السكك الحديدية وعضو اللجنة– هل يعد الشخص الذي لم يعمل في القناة مزورًا في أوراق رسمية، ومن ثم يعرض أمره على النيابة أو يكتفي بفصله؟(٢) فأجاب رئيس اللجنة بالاكتفاء بفصله بعد أخذ إقرار عليه بأنه لم يكن من بين عمال القناة، وإن لم يقبل تقديم الإقرار فالوزارة أو المصلحة التي يعمل بها في حلٍ حينئذ من إبلاغ أمره إلى النيابة، وأضاف رئيس اللجنة بأن جميع

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤– ٤٠٢٩، مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من مدير إدارة المستخدمين إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشأن التحقق من سابق خدمة عمال الجيش البريطاني وفقًا لقرارات اللجنة، تحريرًا في ٣١ مارس ١٩٥٢م.

العمال الذين كانوا يعملون في مختلف فروع الجيش البريطاني يسهل عليهم إثبات ذلك، وأن شهادة القيد في مكاتب مصلحة العمل بمنطقة القناة كافية، وأما الذين قيدوا في مكاتب مصلحة العمل في غير منطقة القناة كمكاتب القاهرة والإسكندرية، فعلى كل وزارة أو مصلحة تشكيل لجنة للتحقق من أمرهم ومناقشتهم للتثبت مما إذا كان قد سبق لهم العمل في تلك المعسكرات(١).

وبعد عدة مناقشات قررت اللجنة أن عمال الجيش هم من بيدهم مستندات قاطعة تثبت ذلك، وكذلك الخدم الخصوصيين الذين كانوا يعملون في منازل الضباط الإنجليز وقيدوا أسماءهم بمكاتب العمل بمنطقة القناة حتى تاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥١م، وكذلك الذين قيدوا أسماءهم في مكاتب مصلحة العمل في القاهرة والإسكندرية أو غيرها وعينوا بالوزارات والمصالح بموجب كشوف أرسلت عن طريق مصلحة العمل وأبدت فيها أنها تثبتت من عملهم بالجيش البريطاني(٢).

وفيما يختص بمن قيدوا أسماءهم في مكاتب مصلحة العمل في القاهرة وغيرها بعد يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٥١م، وليس لديهم ما يثبت عملهم في الجيش البريطاني، فقد رأت اللجنة تشكيل لجان فرعية في كل وزارة أو مصلحة على أن تتولى هذه اللجان فحص حالة هؤلاء العمال وإثبات ملاحظاتها على الاستمارات المعدة لهذا الغرض، وتقديم تقريرها في أقرب وقت، حتى لا تتحمل الحكومة أجور الدخلاء على عمال القناة، وقد تم فصل العديد من العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بعد أن تبين أنهم لم يكونوا يعملون في القناة(٣).

(١) المصدر نفسه: تقرير الاجتماع الرابع عشر للجنة توزيع العمال، تحريرًا في ١١ فبراير ١٩٥٢م، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣.

(٣) نفسه.

وعند مراجعة ملفات عمال القناة لاحظ ديوان المحاسبة أن بعض المصالح لم تتخذ الإجراءات اللازمة لاختبار عمال القناة الملحقين بها في وظائف مختلفة من قبل لجنة من الفنيين لتقدير كفاءتهم وتحديد درجاتهم ووظائفهم طبقًا لما تقضي به القواعد الملحقة بكادر عمال الجيش الموحد رقم (٢٣٤– ٩ / ٧٧) المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٥٣م، كما أن بعض العمال قد منحوا أجورًا يومية تزيد عن الأجور التي قررها كادر عمال الجيش البريطاني، وأن بعضهم لم يقدم صحيفة السوابق الدالة على عدم وجود سوابق مما يوجب فصلهم استنادًا إلى البند الثالث من كتاب وزارة المالية والاقتصاد رقم (٢٣٤– ٩– ٧٧م٣) المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٥٣م [١].

إلا أن وزارة المالية والاقتصاد رأت من باب التيسير على عمال القناة الذين عينوا في الوزارات والمصالح ولم يقوموا بتقديم ما يثبت اشتغالهم بالجيش البريطاني حتى تاريخ تركهم العمل أو تقديم المسوغات القانونية للتعيين، منحهم مهلة أخيرة لا تتجاوز شهر فبراير لعام ١٩٥٣م، على أن يفصل من الخدمة كل من لا يستكمل المسوغات المطلوبة منه حتى هذا التاريخ[٢].

وفي جلسته المنعقدة في ١١ فبراير ١٩٥٣م قرر مجلس الوزراء تأجيل النظر في فصلهم، ومنحهم مهلة أخرى لاستيفاء تلك المسوغات على أن يفصل

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٠٠٢٧٤– ٤٠٢٩، أوراق عمال الجيش البريطاني في الفترة من ١٧ ديسمبر ١٩٥٢م إلى ٢٥ مايو ١٩٥٤م، رسالة مرسلة من المراقب العام بديوان المحاسبة إلى مدير الإدارة العامة بوزارة الشئون الاجتماعية بشان عمال الجيش البريطاني، تحرير في ٣ سبتمبر ١٩٥٣م.

(٢) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٥– ٤٠٢٩، جزء ثالث : أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني في الفترة من ١١ يناير ١٩٥٣م حتى ١٨ مارس ١٩٥٤م، رسالة مرسلة من وزير المالية والاقتصاد عبد الجليل العموري إلى وزير الشئون الاجتماعية بشأن عمال الجيش البريطاني، تحريرًا في ٢١ يناير ١٩٥٣م.

من الخدمة كل من لم يستكمل المسوغات المطلوبة منه في موعد أقصاه نهاية مارس ١٩٥٣م(١).

وعقب اجتماع مجلس الوزراء سالف الذكر تم تشكيل لجنة وزارية شملت كلًا من وزير الأشغال العمومية والمواصلات والشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والزراعة لدراسة مشكلة عمال القناة الزائدين عن العمل، وقد بحثت هذه اللجنة حالة هؤلاء ووجدت أن عددهم قد بلغ أكثر من (١٦٥٠٠) عامل منهم خمسة آلاف عامل من السودان، واقترحت إرجاء البت في أمرهم لتجنب زيادة عدد العمال العاطلين، نظرًا لصعوبة توفير العمل لهم في ميدان العمل الحر، ولتجنب النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على هذا الإجراء، على أن يستفاد منهم في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والعمرانية التي تقوم بها الحكومة، وإذا رفض أحدهم العمل الذي اختير له وجب الاستغناء عنه، وبناء عليه أصدرت وزارة المالية والاقتصاد إلى الوزارات والمصالح كتابًا دوريًا بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٣م بإبقاء هؤلاء في الخدمة إلى أن تنتهي اللجنة الوزارية من عملها ويتم البدء في تنفيذ المشروعات التي تستوعب أكبر قدر منهم، ومن ثم ظل هؤلاء في وظائفهم ولم يفصلوا منها(٢).

(١) المصدر نفسه: مذكرة من مجلس الوزراء إلى وزير الشئون الاجتماعية بشأن عمال الجيش البريطاني، تحريرًا في ١٢ فبراير ١٩٥٢م.

(٢) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وزير المالية والاقتصاد عبد الجليل المصري إلى وزير الشئون الاجتماعية بشأن عمال الجيش البريطاني، تحريرًا في ٣١ مارس ١٩٥٣م؛ رسالة مرسلة من وزير المالية والاقتصاد إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بشأن عمال الجيش البريطاني، تحريرًا في مايو ١٩٥٣م؛ كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٣- ٤٠٢٩، أوراق توزيع عمال الجيش البريطاني على مختلف وزارات ومصالح الحكومة في الفترة من ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م حتى ٢٧ أبريل ١٩٥٤م، كتاب دوري من رئيس لجنة توزيع عمال الجيش إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشأن عمال القناة الملحقين بالوزارات والمصالح المختلفة وشكواهم وبحث حالهم، تحريرًا في ٤ مارس ١٩٥٤م، ص ٥.

وفي الوقت الذي تحملت فيه الحكومة المصرية عبئًا ثقيلًا من جراء ترك العمال للمعسكرات البريطانية في منطقة القناة بدافع وطنيتهم، وكذلك من لا يمتون إليهم بصلة، وفي الوقت الذي كانت تحتاج فيه المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية إلى أيد عاملة لا سيما من المصريين ممن تركوا العمل في المعسكرات البريطانية، وقف الروتين الحكومي عقبة في سبيل الحصول على ما تحتاجه تلك البلاد من هؤلاء العمال، وكان أحرى بالمسئولين أن يتوجهوا إلى هذه البلاد التي يمكن أن تستوعب العديد من العمال بدلًا من وضع العقبات والصعاب في طريقهم ليحققوا أهدافا عدة، أهمها: تشغيل أكبر عدد ممكن خارج القطر ليتركوا مجالًا لغيرهم ممن لا يستطيعون الهجرة، وتوفير الأجور التي تتحملها الخزانة المصرية لإنفاقها في ناحية أخرى لا سيما في الظروف التي كانت تمر بها البلاد، إضافة إلى توفير مواد التموين التي تصرف لهم لتخفيف الضغط الناشئ عن كثرة السكان، وتوطيد العلاقات بين مصر والشعوب العربية(١).

وهكذا زاد عدد العمال الذين ألحقتهم الحكومة بمصالحها عن عدد عمال معسكرات الجيش البريطاني، حيث بلغ عددهم (٨٠) ألف عامل؛ ولعل السبب في ذلك هو دخول العديد من أنصار حزب الوفد ضمن عمال القناة، وتعيين من كانوا يعملون مع المقاولين أو المتعهدين لحساب القوات البريطانية، وكذلك تعيين الخدم الخصوصيين الذين كانوا يعملون في منازل الضباط الإنجليز واستقالوا قبل إلغاء المعاهدة، ولكنهم قيدوا أسماءهم بمكاتب العمل بمنطقة القناة حيث عاملتهم

(١) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٤٠٠٠٢٥٤- ٤٠٢٩، لجنة توزيع عمال الجيش البريطاني، تقرير مرفوع من الوزير المفوض بجدة الحسيني الخطيب إلى وكيل وزارة الخارجية ومرفق معه صورة من خطاب مدير مكتب الكرنك للمقاولات العمومية بجدة لاستعداده للتعاقد مع بعض العمال المصريين الذين تركوا العمل في الجيش البريطاني ، تحريرًا في ٧ يناير ١٩٥٢م، ص ١، ٢.

الحكومة معاملة عمال المعسكرات، الأمر الذي ترتب عليه تكبيد خزانة الدولة أمولًا طائلة لدفع مرتبات هؤلاء العمال.

رابعًا: تثبيت عمال الجيش البريطاني المصريين في الوظائف الحكومية:

بلغ عدد العمال عند بدء تشغيلهم ما يقرب من (١٠٠) ألف عامل، وقد تم حصرهم في مارس ١٩٥٢م بعد التحري بشأنهم واتضح أن عددهم (٨٠) ألف عامل، وفي مايو سنة ١٩٥٤م شُكِّلَتْ لجنة بوزارة الشئون الاجتماعية للنظر في إعادة توزيع عمال القناة مرة أخرى توطئة لتثبيتهم في مصالح الحكومة، وكان قد ظل منهم ملتحقًا بخدمة الحكومة (٥٣) ألف عامل وزعوا على الجهات المختلفة طبقًا لاحتياجات كل جهة(١).

ورغبة في إفساح مجال العمل الحر أمام هؤلاء العمال أعلنت الحكومة استعدادها لإعطاء من يرغب منهم النزول إلى العمل الحر منحة تساعده على البدء في هذا الميدان، واستفاد من هذه المنحة ما يزيد على الألفين، وظل بالحكومة (٥٠٨٢٢) عاملًا، وفي يناير ١٩٥٥م قامت اللجنة بدراسة مشكلات هؤلاء العمال، وعمل بيانات إحصائية عن عددهم، ومهنهم في كل وزارة، وحصر الزيادة والعجز في كل مهنة، ثم إعادة توزيعهم مرة ثانية طبقًا لاحتياجات العمل بكل وزارة؛ كي تستفيد الحكومة من الاعتمادات الطائلة التي تصرف عليهم، وتتمكن الوزارات من الاستفادة بخدماتهم على أكمل وجه، لاسيما بعد أن رأت أن وضعهم لا يُمكِّنهمْ من تأدية أعمالًا جدية رغم ارتفاع أجورهم وذلك لوضعهم المؤقت(٢).

(١) الوقائع المصرية: العدد ٩١ مكرر (ب) بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥م، المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية، ص١.

(٢) المصدر نفسه.

ولما كان عمال القناة ينقسمون إلى فرعين رئيسين: المؤهلين منهم، وهؤلاء تختلف شهاداتهم، فمنهم من يحمل الابتدائية، ومنهم من يحمل الثقافية أو التوجيهية وغيرها من الشهادات المماثلة، ومنهم من يحمل مؤهلات صناعية مختلفة، وهؤلاء اقترح تسوية حالتهم بنقلهم إلى درجات داخل الكادر الحكومي، كل بحسب مؤهله، ولما كان التعيين على الدرجات الحكومية ينظمه أحكام القانون رقم (٢١٠ لسنة ١٩٥١)، فقد تتطلب الأمر صدور تشريع يجيز تعيينهم على تلك الدرجات في الكادرين الكتابي والفني المتوسط، بصرف النظر عن قواعد التعيين الواردة في القانون سالف الذكر(١).

وتحقيقًا لهذا الغرض نص القانون رقم (٥٦٩ لسنة ١٩٥٥) في مادته الأولى على تحديد من تنطبق عليه أحكامه وهم عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بالقناة والتحقوا بخدمة الحكومة المصرية ويخصم أجورهم على القسم (٢٥) من ميزانية الدولة، وقد خرج من هذا التحديد كل عامل قناة انتهت خدمته قبل صدور هذا القانون، وكذلك كل عامل قناة عُيِّنَ من قبل على إحدى الدرجات الواردة بميزانية الدولة، على أن يكون التعيين في الدرجة التاسعة من بين العمال الحكوميين وعمال القناة وغيرهم من الحاصلين على الشهادة الابتدائية على الأقل، ويكون التعيين حسب أقدمية الحصول على تلك الشهادة، على أن تمنح الأسبقية في التعيين للحاصلين على مؤهل أعلى(٢).

كما نصت المادة الثانية على تخصيص(٥٠٪) من عدد وظائف الدرجتين الثامنة والسابعة بالكادرين الكتابي والفني المتوسط لعمال القناة، واشترط لتعيينهم في هذه الدرجات أن يكونوا أقدم في الدرجة السابقة من موظفي الحكومة وعمالها المرشحين لها، واقتصر على تخصيص نسبة(٥٠٪) حتى لا يغلق مجال الترقية

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: قانون رقم٥٦٩ لسنة ١٩٥٥م بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية، ص ٢.

أمام موظفي الحكومة الأصليين في الدرجتين التاسعة والثامنة، وإذا زاد عدد الوظائف الخالية في الدرجة الثامنة على عدد المرشحين لها من عمال الحكومة يكون التعيين أولًا للمؤهلين من عمال القناة [١].

ونصت المادة الثالثة على منح كل منهم لدى تعيينه نفس الأجر الشهري الذى يتقاضاه، بصرف النظر عن بداية ربط الدرجة، بينما نصت المادة الخامسة على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الخالية بالميزانية مبدأً لحساب الأقدمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم مدد الخدمة السابقة لهم واكتساب أقدميات على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانوني المعتاد، وأن يتخذ هذا التاريخ أساسًا لحساب فترة العلاوة وحقوقهم في الإجازات[٢].

ولإلحاق أكبر عدد ممكن من هؤلاء العمال في أقل وقت على درجات الميزانية نصت المادة السادسة على أن تبلغ الوزارات والمصالح كلًا من ديوان الموظفين ولجنة توزيع عمال القناة أولًا بأول بعدد من تم تعيينه منهم وفقًا لما تقدم، وعدد الباقين، وعدد الدرجات الخالية حسب النسبة المخصصة لهم، وذلك لتمكين اللجنة بالاتفاق مع ديوان الموظفين من تعيين من لم يتم تعيينه، بينما نصت المادة الثامنة على عدم تعيين أو إعادة تعيين أي عامل قناة على الاعتماد المخصص لهذا الغرض في ميزانية الدولة وذلك اعتبارًا من تاريخ العمل بالقانون حتى لا تتحمل الدولة أي تكاليف أخرى فوق ما تحملت لهؤلاء العمال[٣].

(١) نفسه.
(٢) نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٢.

أما الفرع الآخر من عمال القناة وهم غير المؤهلين(*) فقد رأى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ أكتوبر ١٩٥٥م أن يتم نقلهم إلى الدرجات الخالية بالميزانية في كادر العمال، على أن يسير التعيين فيها باليومية للحالات التي باليومية أو بمرتب شهري للحالات التي ينقل فيها العامل إلى درجة خارج هيئة العمال، ولتحقيق هذا الغرض، ونظرًا لأن أحكام التعيين في كادر العمال منظمة بقرارات من مجلس الوزراء فقد صدر قرار مجلس الوزراء الذي نص في المادة الأولى على تخصيص جميع درجات التعيين في سلك اليومية – وهى درجات الصبية والعمال العاديين ومساعدي الصناع والعمال– على عمال القناة، وعلى تخصيص (٥٠٪) من الدرجات بدايةً من عامل دقيق فما فوق لتعيين عمال القناة، حتى لا يغلق باب الترقية أمام العمال الأصليين(١).

ونصت المادة الثانية على الكشف الطبي الخاص الذى يحدد مجلس الوزراء مستوياته تيسيرًا على هؤلاء العمال لدى تعيينهم، كما نصت على قواعد درجات التعيين سواء بالنسبة إلى العمال العاديين أو الفنيين أو الكتبة والمخزنجية، وقد روعي في القواعد التفصيلية للتعيين ألا يقل أجر العامل العادي عن (١٢٠) مليمًا في جميع الأحوال، ونص بالنسبة إلى العمال الفنيين على ضرورة تصحيح درجة كل عامل وأجره وفقًا لنتيجة الامتحان الذى أداه عند التحاقه بالخدمة في كادر عمال القناة طبقًا لأحكام ذلك الكادر، نظرًا لما لوحظ من تضارب بعض الوزارات في تحديدها، ولتحقيق المساواة بين الجميع تمت الموافقة على نقلهم إلى درجات الميزانية المخصصة لمهنهم، وذلك بوضعهم في

(*) تم تقسيم العمال غير المؤهلين بالنسبة إلى مهنهم إلى ثلاث طوائف، الأولى: عمال عاديون، وهم غير الفنيين كالسعاة والفراشين والخفراء، والثانية: عمال فنيون كالحدادين والنجارين، والثالثة: الكتبة والمخزنجية. المصدر نفسه، المذكرة الإيضاحية، ص٢.

(١) المصدر نفسه، قرار مجلس الوزراء بشأن تعيين عمال القناة على درجات الميزانية، ص ١٨.

درجات المهن التي اجتازوا امتحانها، أما الذين لم يؤدوا امتحانًا منهم فنص القرار على تشكيل لجان للامتحان يضع القواعد الخاصة بها ديوان الموظفين بالاشتراك مع لجنة توزيع عمال القناة، حتى تتوحد المستويات أمامها ويمنح كل عامل أول مربوط الدرجة بالنسبة إلى المهنة التي يجيدها بحسب درجة إجادته لها، كما نص القرار كذلك على امتحان الكتبة والمخزنجية غير المؤهلين، وَتُرِكَ لديوان الموظفين بالاتفاق مع لجنة توزيع عمال القناة وضع أسس وقواعد الامتحان، على أن يعين الناجح منهم في درجة عاملا كتابيا بأجر قدره (٢٤٠) مليمًا مراعاة لأجورهم التي كانوا يتقاضونها، بينما يعين من يرسب منهم في درجة عامل عادى (١٢٠ : ٣٠٠ مليم) بأول ربطها [١].

وقضت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر أن من يرفض النقل إلى درجات الميزانية يفصل على الفور، وتُرِكَ لوزارة الشئون الاجتماعية أمر تقرير ما إذا كانت تمنحه المكافأة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ يوليو ١٩٥٤م أو لا تمنحه إياها بحسب حالته، ونصت المادة الخامسة على أن يتخذ تاريخ التعيين في إحدى درجات الميزانية أساسًا لتحديد الأقدمية والعلاوة حتى تتحدد المراكز بين هؤلاء العمال وبين العمال الأصليين المعينين في الوظائف الحكومية[٢].

كما نصت المادة الثامنة من القرار سالف الذكر على أن يضع ديوان الموظفين بالاتفاق مع لجنة تنظيم عمال القناة القواعد الخاصة بالامتحانات المنصوص عليها في القرار بما يوحد مستوى الجدارة، على أن تراعى اللجان الفنية تلك القواعد لتحديد درجة الجدارة الفنية [٣].

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٣) نفسه.

وهكذا يتضح أن حكومة الثورة استطاعت مع نهاية عام ١٩٥٥م إنهاء أزمة عمال القناة التي طال أمدها وتعددت الشكوى منها طيلة خمس سنوات، وذلك عن طريق إصدار التشريعات التي أقرت تثبيتهم في وظائف الدولة، وإنهاء وضعهم المؤقت، ولاشك أن الحكومة قد استطاعت – عقب تلك التشريعات– توفير الاعتمادات الطائلة التي تنفق على عمال القناة، واستطاعت الوزارات الاستفادة بخدماتهم على أكمل وجه، لاسيما وأن وضعهم السابق لم يمكنهم من تأدية أعمال جدية للدولة رغم ارتفاع أجورهم آنذاك، كما استفاد العمال أيضًا من تلك التشريعات؛ إذ تمت مساواتهم بباقي موظفي الدولة في كافة الوجوه، وسقط عنهم وصف عمال القناة الذين ظلوا يشكون من اتصافهم به باعتباره موجبًا لاختلاف المعاملة بينهم وبين سائر موظفي الدولة.

المحور الرابع
دور الأحزاب السياسة والهيئات النقابية في مواجهة انسحاب العمال

رحبت الأحزاب السياسية والجهات النقابية على اختلاف نزعاتها بحركة العمال المصريين في الجيش البريطاني في القناة، وإن كان قد وجه نقد للحكومة من بعض أحزاب المعارضة، فإنه كان موجهًا إلى عدم اتخاذ الحكومة إجراءات فعَّالة للاستفادة من هؤلاء في المشروعات الإنتاجية، ومواجهة التحديات البريطانية التي أعقبت انسحابهم من القناة.

أولًا: دور الأحزاب السياسة في مواجهة انسحاب العمال:

أيدت الأحزاب المصرية حركة العمال المصريين، فعلى إثر انسحاب العمال من منطقة القناة اجتمعت اللجنة العامة للجان الشباب الوفدي بالدرب الأحمر بحضور رئيس اللجنة (حسن سليم المناديلي) المحامي، والنائب (أحمد بك سليم)، وأيدت الوزارة الوفدية في موقفها الخاص بإلغاء المعاهدة، كما استنكرت حوادث الاعتداء التي قام بها الجنود البريطانيون على العمال المصرين، واتخذت اللجنة عدة قرارات بشأن مقاطعة الإنجليز وتأييد العمال في حركتهم، وكان من بين تلك القرارات عدم العمل مع قوات الاحتلال والامتناع عن توصيل أي تموين لهم أو تقديم أي مساعدة [١].

كما اجتمع الحزب السعدي على هيئة مؤتمر وأعلن (ماهر محمد على) – سكرتير المؤتمر– القرارات التي اتخذتها الهيئة السعدية، وأهمها: العمل على مقاطعة الإنجليز اقتصاديًا وتجاريًا وعدم التعامل معهم بأي وسيلة كانت، وسحب جميع العمال المصريين من المعسكرات البريطانية وإيجاد الأعمال المناسبة لهم،

(١) البلاغ: العدد٩٢٢٧ بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (احتجاج العمال إلى مكتب العمل الدولي على السخرة التي يعانيها العمال المصريون في المعسكرات البريطانية)، ص٥.

وإلغاء قانون حمل السلاح، وإيفاد المندوبين إلى السودان لتوحيد صفوف المجاهدين هناك(١).

كذلك أشاد (محمد حسين هيكل) –رئيس حزب الأحرار الدستوريين– في يوم الجهاد الوطني بدور العمال الذين انسحبوا من المعسكرات البريطانية، ونقضْ المتعهدين عقودهم مع القوات البريطانية، واستنكر ما قامت به السلطات البريطانية من أعمال القمع ضد العمال وموظفي الجمارك المصرية(٢).

كما أيد الحزب الوطني حركة عمال القناة، إلا إنه انتقد قرار تعيينهم في الوزارات والمصالح الحكومية، ووجه بعض أعضاء الحزب النقد للحكومة لعدم توفيرها الأعمال الإنتاجية ومشروعات العمران لاستيعاب هذه الأيدي العاملة النشيطة والمدربة، الأمر الذي يزيد من ثروة البلاد الاقتصادية؛ خاصة وأن كثيرًا من هؤلاء العمال متمرنون على الأعمال الفنية والإنتاجية (٣).

وعقد الحزب النسائي الوطني المصري اجتماعًا برئاسة السيدة (فاطمة نعمت راشد) رئيس الحزب، أعلنت فيه تأييد الحزب لموقف العمال المصريين الوطني، ودعت الشعب إلى تقديم الإعانات لهؤلاء العمال، كما دعته إلى التأهب للكفاح الشعبي(٤).

كذلك أيدت التنظيمات الشيوعية واليسارية حركة عمال القناة واقترحت عدة أمور، أهمها:

---

(١) الأهرام: العدد ٢٣٧١٤ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الهيئة السعدية ترحب بخطوة إلغاء المعاهدة)، ص٥، ٧.

(٢) البصير: العدد ١٦٥٣١ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٥١م ، مقال بعنوان: (الأحزاب المصرية في عيد الجهاد الوطني. زعماء الهيئات يشرحون الموقف من النواحي الداخلية والخارجية)، ص ٣.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٤) البلاغ: العدد٩٢١١ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الحزب النسائي الوطني يؤيد حركة العمال المصريين)، ص٦.

- مطالبة الحكومة بفرض ضريبة على الأغنياء بمعدل (١٠٪) لدعم العمال.
- خصم مرتب شهر كامل في السنة من كل موظف في الدولة أو الشركات ممن يزيد مرتبهم عن عشرين جنيهًا.
- مطالبة الحكومة بتجميد جميع أموال رعايا الإنجليز [١].

وفي البرلمان أرسل رئيس مجلس النواب المصري (عبد السلام فهمي جمعة) إلى العديد من رؤساء المجالس النيابية في الدول الغربية والشرقية والعربية رسائل احتجاج على ما قامت به القوات البريطانية من ترويع للعمال في منطقة القناة، وتحويل مدينة الإسماعيلية ميدانًا للحرب، كما أرسل رسالة إلى المستر (تريجفي لي) (Trygvi Lee) – السكرتير العام للأمم المتحدة– يستنكر فيه ما تقوم به القوات البريطانية في منطقة القناة ضد العمال المصريين [٢]، ومن جهة أخرى أشاد العديد من الأعضاء بالجهد الذي بذلته الحكومة المصرية في سبيل توفير فرص عمل لهذا العدد من العمال، وطالب الجميع إصدار تشريعات تجرم التعاون مع الإنجليز سواء بالعمل معهم أو إمدادهم بمواد التموين[٣].

كما أرسل النائب (عبد المجيد عبد الرحمن نصير) – نائب جمجرة التابعة لمديرية القليوبية– كتابًا إلى النحاس باشا يقترح فيه أن يتنازل جميع النواب والشيوخ عن مكافآتهم البرلمانية شهريًا لتصرف على تدابير أعمال لهؤلاء العمال، وقد تنازل العضو عن مكافأته، كما تنازل النائب (كمال محمد زعزع) – نائب طوخ– عن مكافأته البرلمانية الشهرية لتدبير المال اللازم للعمال[٤].

---

(١) المصدر نفسه: العدد٩٢٣٣ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (حارب الاستعمار فلا تعاون الاحتلال)، ص٦.

(٢) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الثالثة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥١م، ص ٣، ٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢– ٢٥.

(٤) البلاغ: العدد٩٢٢٢ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (نائب يقترح التنازل عن المكافأة البرلمانية الشهرية في تدبير أعمال لعمال المعسكرات)، ص٣.

ثانيًا: دور الهيئات النقابية في مواجهة انسحاب العمال:

أما عن دور الهيئات النقابية في مساندة حركة العمال، فقد أرسل النائب (سامي أبو العز) – رئيس نقابة عمال ومستخدمي بنك التسليف الزراعي والتعاوني– إلى مكتب العمل الدولي بجنيف، برقية يستنكر فيها الأعمال التي تقوم بها السلطات البريطانية في منطقة القناة ضد العمال المصريين والجرائم التي يرتكبها جنودهم لحمل العمال الوطنيين على العمل بالقوة وتحت ضغط الإرهاب، وطالب بالتدخل لوقف تلك الجرائم التي ترتكب بحق العمال المصريين(١).

كما أرسل اتحاد نقابات النقل المشترك في القاهرة بالاشتراك مع اتحاد النقابات البترولية واتحاد نقابات السكر وغيرهم برقيتي احتجاج إلى الاتحاد الدولي للنقابات في فيينا، وإلى الاتحاد العالمي للنقابات الحرة ببروكسل، واتحاد العمل الأمريكي، ومؤتمر المنظمات الصناعية في واشنطن، وكذلك برقية احتجاج إلى الاتحاد الدائم للنقابات البريطانية تستنكر فيها الأعمال الإجرامية التي تقوم بها السلطات البريطانية في منطقة القناة ضد العمال المصريين(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم، كود أرشيفي ٠١٩٨٦٧-٠٠٧٨، مصدر سبق ذكره، رسالة مرسلة من مدير مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية إلى وكيل وزارة الخارجية ومرفق بها نص البرقية التي أرسلها سامي أبو العز رئيس نقابة عمال ومستخدمي بنك التسليف الزراعي والتعاوني إلى مكتب العمل الدولي بجنيف، تحريرًا في ١٤ نوفمبر ١٩٥١م.

(٢) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من مدير مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية إلى وكيل وزارة الخارجية ومرفق بها نص البرقيتين اللتين بعثت بهما النقابات المصرية واتحاداتها إلى مكتب العمل الدولي والاتحاد العالمي للنقابات الحرة ببروكسل واتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية في واشنطن، تحريرًا في ١٥ نوفمبر ١٩٥١م؛ رسالة مرسلة من مدير مصلحة العمل إلى وكيل وزارة الخارجية مرفق بها نص برقية الاحتجاج التي بعث بها اتحاد نقابات النقل المشترك بالقاهرة واتحاد نقابات المهن البترولية بالسويس واتحاد نقابات عمال السكر بالحوامدية إلى الاتحاد الدائم للنقابات البريطانية، تحريرًا في ١٩ نوفمبر ١٩٥١م.

وقد جاء الرد من (لويس سيلان) (Louis Celan) – السكرتير العام للاتحاد الدولي– للنقابات ليثمن موقف عمال مصر ويعبر عن عطف عشرات الملايين من العمال في جميع اتحادات العالم على حركة العمال المصريين في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، مؤكدًا أن الكفاح في سبيل الحقوق الديمقراطية والحريات لجميع الشعوب هو من أهم مبادئ دستور الاتحاد الدولي للنقابات التي أكد عليها في مؤتمره الثاني الذي عقد في ميلانو سنة ١٩٤٩م، كما أكد أن العمال المصريين لهم حلفاء أقوياء من بين الفلاحين والمثقفين والطلبة وسائر القوى الديمقراطية التي تكافح في سبيل تحرير وطنها(١).

كما اشتركت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات المنعقد في برلين سنة ١٩٥١م بممثلين، هما: (أحمد طه) و(حسن عبد الرحمن)، وعرضا على المؤتمر قضية عمال القناة والظلم الواقع عليهم من قبل السلطات البريطانية، وقد اتخذ المؤتمر قرارًا بالتضامن مع الشعبين المصري والسوداني في نضالهما ضد الاستعمار البريطاني(٢).

وقد أحيا هذا الموقف من العمال التقاليد النضالية للطبقة العاملة، وفي مقدمتها العمل من أجل التضامن العمالي والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والسياسية للعمال ودعم التنظيم النقابي، وقد أخذت النقابات العمالية تقوى وتمارس دورها في الدفاع عن أعضائها وتعمل من أجل وضع قوانين أفضل

(١) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من مدير مصلحة العمل إلى وكيل وزارة الخارجية مرفق بها نص البرقية التي بعث بها (لويس سيلان) السكرتير العام للاتحاد الدولي للنقابات إلى النقابات المصرية، تحريرًا في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١م؛ البلاغ: العدد٩٢٤٢ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الاتحاد الدولي للنقابات يقول: عمال العالم يحيون عمال مصر والسودان في كفاحهما ضد الاستعمار)، ص٢.

(٢) رؤوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩– ١٩٥٢م، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٣٣٥

للعمل، وكان أبرز ما حدث في تلك الفترة هو اتجاه الحركة النقابية المصرية لإعادة الوحدة إلى صفوفها بعد أن فقدتها منذ ١٩٢٤م عندما حل أول اتحاد عام للعمال المصريين، ومن ثم بدأ العمل من أجل إعادة تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وتشكلت اللجنة التحضيرية للاتحاد ممثلة لنقابات عمال مصر [١].

وأخذت اللجنة التحضيرية تعد للمؤتمر التأسيسي للاتحاد بدعوة النقابات المحلية والاتحادات العمالية العالمية، وفي مقدمتها اتحاد عمال السودان، وكذلك دعوة النقابات لتكوين الاتحادات النوعية والإقليمية كي يصبح الاتحاد العام مرتكزًا على قاعدة متينة من الحركة النقابية المنظمة، وتحدد لعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات عمال مصر يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢م، لكن سرعان ما شب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢م، وأُعْلِنَتْ الأحكام العرفية، وأصبح من المتعذر عقد المؤتمر، خاصة أن السلطات ألقت القبض على معظم زعماء النقابات وقادة اللجنة التحضيرية[٢].

ومن ناحية أخرى تلقى وزير الشئون الاجتماعية رسالة من (عبد الله فكري أباظة) – رئيس نادي التجارة الملكي – يهنئ فيها الحكومة على موقفها الوطني الحاسم، واقترح أعضاء النادي تكوين صندوق تحت مسمى (صندوق الكفاح) لصرف إعانات للعمال الذين انقطعوا عن الخدمة في الجيش البريطاني، ووضع النادي تحت تصرف وزارة الشئون الاجتماعية مبلغ ألف جنيه كنواة لهذا المشروع الشعبي[٣].

(١) جمال الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١، ٤٢.

(٢) رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) الأهرام: العدد ٢٣٧١٦ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (الموافقة على إنشاء صندوق الكفاح لإعانة عمال معسكرات البريطانية)، ص ٢؛ البلاغ: العدد٩٢١١ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (إنشاء صندوق الكفاح لمعاونة العمال والبدء في جمع المال له)، ص٢.

كذلك عقد شيخ الجامع الأزهر (إبراهيم حمروش) اجتماعًا بهيئة كبار العلماء وأساتذة الكليات ومدرسي المعاهد الدينية تناول فيه الموقف السياسي وما يجب على رجال الأزهر القيام به واتخاذه، وانتهى اجتماعهم إلى اتخاذ القرارات الآتية:

- تأييد الحكومة في قرارتها الأخيرة من إلغاء المعاهدة واتفاقيتي السودان ١٨٩٩م.
- تأييد ومباركة حركة العمال في انسحابهم من المعسكرات البريطانية ومقاطعتهم للإنجليز.
- تشكيل لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر لجمع التبرعات من العلماء والموظفين بالأزهر لمساندة العمال الذين تركوا أعمالهم [١].

كما قامت السيدة (أمينة رشاد) بإنشاء مركز لتوزيع اللبن الدافئ على أطفال المهاجرين وأبناء العمال في محطة سكك حديد القاهرة لاستقبال هؤلاء الصغار عقب نزولهم من القطار، وقد وافق مدير مصلحة السكك الحديدية (سيد عبد الواحد) بتخصيص مكان يقام فيه المركز، وبدأ المركز يؤدي رسالته نحو أبناء المهاجرين، وقد بلغ عدد متوسط الأطفال الذين يستقبلهم المركز يوميًا (١٣٠) طفلًا، وبلغ مقدار ما يوزع عليهم من اللبن (٥٠) كيلو جرامًا، دفع أعضاء جمعية (طفل المعادي) جزءا منها وتبرعت بعض محال الألبان بالجزء الآخر [٢].

(١) البصير: العدد ١٦٥٣٠ بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (رجال الدين والكفاح القومي. كبار العلماء يعقدون اجتماعًا شاملًا ويتخذون قرارات مهمة ويصدرون بيانًا للأمة)، ص ٢.

(٢) الإثنين والدنيا: العدد٩١١ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥١م، مقال بعنوان: (أطفال القناة في ضيافة جمعية طفل المعادي)، ص ٣٠.

يتضح مما سبق ذكره أن الأحزاب السياسية والهيئات النقابية أيدت حركة عمال القناة، ورأت أنها الخطوة الأولى في طريق تحقيق مطالب البلاد الوطنية، كما رأت أنها فتحت الباب أمام الكفاح الوطني وجهاد الإنجليز في القناة، وقد عبَّرتْ تلك الأحزاب عن تأييدها لحركة العمال بالاجتماعات العديدة التي قاموا بها في العاصمة والأقاليم منددين بسياسة الاحتلال، وموضحين للحكومة دورها تجاه العمال.

الخـــاتمة

كـان لإلغـاء معاهـدة ١٩٣٦م أثـر كبيـر علـى العمـال المصـريين فـي معسكرات الجيش البريطـاني في قاعدة السويس، حيث ألقى هذا البحث الضوء على هذا الأثر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- أثبتت الدراسة أن مصلحة العمل المصرية لم يكن لديها قبل عام ١٩٥١م أي بيانـات عن عدد العمـال المصـريين فـي المعسكرات البريطانيـة أو أي معلومة عن كيفية توزيعهم في المناطق المختلفة أو الصناعات التي يقومون بها، وكان السبب في ذلك هو عدم قيام السلطات الحربية البريطانية بإخطار الحكومة المصرية بعدد هؤلاء العمال.
- تعددت أسباب انسحاب العمال من معسكرات الجيش البريطاني، فكان على رأسها: وطنية العمال وتضامنهم مع الحكومة المصرية، وخوفهم من عدم القدرة على العودة إلى ديارهم مرة أخرى واضطرارهم للبقاء في منطقة القناة إذا نشبت حرب بين مصر وبريطانيا، وخوفهم من عدوان الإخوان المسلمين عليهم إذا استمروا في العمل، إضافة إلى تشجيع الحكومة المصرية لهم على ترك أعمالهم لقاء تهيئة أعمال أخرى لهم في المدن والأقاليم.
- بينت الدراسة أن السلطات البريطانية اتبعت أسلوب الترغيب والترهيب مع عمال القناة المضربين عن العمل، فأعلنت – في بادئ الأمر – استعدادها لإنشاء مساكن لهم، ورفع أجورهم ومرتباتهم، وصرف مكافأتهم كاملة عند الاستغناء عن خدماتهم، وحمايتهم من أي إجراء تتخذه الحكومة المصرية إذا استمروا في عملهم، ثم أعقبت ذلك بشن حرب عنيفة ضدهم في معسكراتها بالقناة، وفي مجالسها النيابية وعلى صفحات جرائدها الحزبية، لكنها فشلت على المستويين الرسمي والشعبي، بسبب وطنية العمال المصريين، ووقوف كافة الأحزاب والقوى الشعبية خلف قرارات الحكومة

وتأييدها لحركة العمال من أجل إنهاء الاحتلال والحصول على الاستقلال ووحدة مصر والسودان تحت التاج الملكي المصري.

- رصدت الدراسة إجراءات الحكومة المصرية تجاه عمال القناة من خلال تسجيل أسمائهم في مكاتب العمل وفتح أبواب من العمل أمامهم، وإعطائهم أجورًا تتفق –بقدر الإمكان– مع الأجور التي كانت تصرف لهم في معسكرات الجيش البريطاني، وتثبيتهم في الوزارات والمصالح المختلفة للدولة.
- أبرزت الدراسة الصعوبات التي واجهتها الحكومة المصرية وهي بصدد توفير فرص عمل لهذه الفئة العاملة، وذلك بسبب عدم وجود مستندات بأيد بعض العمال تثبت اشتغالهم في الجيش البريطاني، أو بسبب ضياع أوراقهم، أو سحب أوامر المرور منهم عقب تركهم خدمة الجيش، وتوزيعهم في مختلف الجهات توزيعًا عاجلًا دون التزام مراعاة حاجيات العمل ومقتضياته، ودون مراعاة حرفهم أو الأعمال التي كانوا يؤدونها أو التي تتفق وحالتهم، وزيادة عدد هؤلاء العمال بتسلل من لا يمتّون إليهم بأي صلة من أنصار الوفد، وتحمل خزانة الدولة مبالغ طائلة لدفع أجورهم، ولعل السبب في ذلك أن الحكومة لم يكن لديها متسع من الوقت للتأكد من هذه الأمور وهي بصدد حل مشكلتهم حلًا سريعًا.
- أوضحت الدراسة تأييد الأحزاب السياسية والجهات النقابية على اختلاف نزعاتها لحركة عمال الجيش البريطاني، وإن كان وجه نقد للحكومة من بعض أحزاب المعارضة، فإنه كان موجهًا إلى عدم اتخاذ الحكومة إجراءات فعالة لتوفير الأعمال الإنتاجية ومشروعات العمران التي كان من الممكن أن تستخدم فيها هذه الأيدي العاملة النشيطة والقوية، فتزيد من ثروة البلاد في النواحي الاقتصادية؛ لا سيما وأن كثيرًا من هؤلاء العمال كانوا متمرنين على الأعمال الفنية والإنتاجية.

وختامًا: فإن إنجاز هذا البحث لا يعني أن قضية العمال المصريين في معسكرات الجيش البريطاني قد أغلقت دون الباحثين؛ ذلك لأن الدراسة هذه قد اقتصرت على معالجة أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م على العمال المصريين الذين تركوا عملهم في منطقة القناة، وموقف السلطات البريطانية من انسحابهم، وجهود الحكومة في تسوية أوضاعهم، ودور الأحزاب السياسية والهيئات النقابية في دعم قضيتهم، دون التطرق إلى القضايا الأخرى المتعلقة بانسحاب العمال والمترتبة عليه، مثل: جهود العناية بالعمال من جانب الجمعيات الخيرية ومن جانب الأهالي، ودراسة المشكلات المتنوعة التي ترتبت على تركهم للعمل، كمعاناتهم وأسرهم من انقطاع أجورهم، والاستغلال بكافة أنواعه وأشكاله، ومشكلة توفير مساكن مناسبة لهم في المدن والأقاليم، وقضية العمال الذين ظلوا يعملون في المعسكرات البريطانية ولم يستجيبوا لنداء الوطن، وموقف الحكومة منهم، وهذه ونحوها يمكن معالجتها في عددٍ مماثل لعدد صفحات هذا البحث.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملاحـــــــق البحث

ملحق رقم (١)

بيان إحصائي بعدد عمال المعسكرات الذين تركوا عملهم موزعين مهنيًا (*)

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مستخدمون: ويشملون الكتبة والمخزنجية	٧٣٧١	٪٩,٠٩
أعمال الخدمة: وتشمل السعاة والفراشين والطباخين والسفرجية وعمال كي الملابس والحلاقة والمخابز	١٠٨٨٧	٪١٣,٤٣
أعمال البناء: وتشمل البنائين والنقاشين والمبيضين والسمكرية والسباكين	٦٢٦٩	٪٧,٧٣
صناعات داخل الورش: وتشمل الميكانيكيين والكهربائيين والبرادين والخراطين والحدادين وعمال اللحام بالأكسجين ولحام كاوتشوك والبرشمجية والنجارين والسروجية وعمال الأسلحة	٢٠٨٣٧	٪٢٥,٦٩
أعمال النقل: وتشمل سائقي السيارات	٤٥٢٥	٪٥,٥٨
صناعة الملبوسات والخيام: وتشمل الترزية والخيمية وعمال الأحذية	٢٥٦٧	٪٣,١٧
مهن وصناعات متنوعة: وتشمل التومرجية وعمال الطباعة والبحريين والصناعات الدقيقة وأعمال متنوعة أخرى	٢٤٨٧	٪٣,٠٧
عمال غير فنيين: ويشملون الملاحظين والعتالين والعمال الترابيين والخفراء والجناينية	٢٦١٤٠	٪٣٢,٢٤
المجموع الكلي	٨١,٠٧٣	٪١٠٠

(*) تقرير مصلحة العمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

الملحق رقم (٢)

بيان إحصائي بالعقود المبرمة بين الموردين المصريين والسلطات البريطانية لمدة ٦ أشهر وتنتهي في نهاية ديسمبر ١٩٥١م(*).

المنطقة الأولى : جبهة السليم – التل الكبير– الإسماعيلية– البلاح– بورسعيد		
اسم الصنف	الكمية اليومية حسب العقد	ملاحظات
الخضروات الطازجة	١٨,٠٠٠ رطل	أعلن المتعهد التوقف
البصل الجاف	٨٠٠٠ رطل	مستمر
البيض	٣٥٠,٠٠٠ بيضة	مستمر
الفواكه الطازجة	١٥,٠٠٠ رطل	أعلن المتعهد التوقف
اللحوم	٣٢٠٠ رطل	مستمر
المنطقة الثانية : السويس – فايد.		
الخضروات	١٥,٠٠٠ رطل	أعلن المتعهد التوقف
البصل الجاف	٥٠٠٠ رطل	مستمر
البيض	٣٥٠,٠٠٠ بيضة	أعلن المتعهد التوقف
اللحوم	٢٥٠٠ رطل	مستمر
المنطقة الأولى والثانية		
فواكه طازجة	حسب العدد	مستمر
البيض	٥٠٠,٠٠٠ بيضة	مستمر
اللحوم	حسب الطلب	مستمر
الخضروات	حسب الطلب	مستمر
النخالة	٤٠٠ أردب	أعلن المتعهد التوقف
الشعير	٦٠٠٠ أردب	أعلن المتعهد التوقف
قش الأرز	١٢,٠٠٠ بالة	أعلن المتعهد التوقف

(*) البلاغ: العدد ٩٢٢٦ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥١م مقال بعنوان: (البلاغ يتعقب موردي المؤن للجيش البريطاني– متعهدون ما زالوا يرتكبون الخيانة الوطنية)، ص٥

ملحق رقم (٣)

بيان إحصائي بتوزيع عمال الجيش البريطاني على الوزارات والمصالح الحكومية(*).

الوزارة أو المصلحة	العدد	الوزارة أو المصلحة	العدد
المالية	١٨٩٠	التجارة والصناعة	٦٤٧
المعارف العمومية	٢٩١٣	الداخلية	٣٠٥٨
الصحة العمومية	٧٥١١	العدل	٩٥
الأشغال العمومية	١٦٣٠٧	الزراعة	٤١٠٧
الحربية والبحرية	٩٢٣٠	الشئون الاجتماعية	١٥
المواصلات	١٣٥٦٣	الشئون البلدية والقروية	٥٠٧٠
الاقتصاد الوطني	٤	الأوقاف العمومية	٤٧٤
جامعة إبراهيم باشا الكبير	١٦٧	جامعة فؤاد الأول	٣٨
مجلس فؤاد الأول للبحوث	٢	ديوان المحاسبة	٩
تعيينات محلية بالسويس	٨١٩٨	تعيينات محلية ببورسعيد	٣٧١٣
تعيينات محلية بالإسماعيلية	٢٣١٦	تعيينات محلية بالزقازيق	١٨٧
تعينات محلية بالإسكندرية	١٤٣٤	تعيينات محلية بدمياط	٤٩
تعيينات محلية بالمنصورة ودمنهور	١٥	تعيينات محلية بأسوان	١٨
المجموع الكلي للتعيينات في الوزارات والمصالح المختلفة		٨١,٠٣٠ عاملًا	

(*) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، تقرير اللجنة المرفوع إلى وزير المالية والاقتصاد، ص ٦١.

ثبت المصادر والمراجع.

أولاً: الوثائق العربية " غير المنشورة " المودعة بدار الوثائق القومية:-

وثائق وزارة الخارجية:

- كود أرشيفي ٠٣١٨٠٣- ٠٠٧٨، أرشيف سري قديم، جزء أول: الأسئلة البرلمانية التي تهم مصر في البرلمان البريطاني.
- كود أرشيفي ٠٣١٨٠٥- ٠٠٧٨، جزء ثالث: الأسئلة البرلمانية التي تهم مصر في البرلمان البريطاني.
- كود أرشيفي ٠١٩٨٦٧- ٠٠٧٨، أرشيف سري قديم، احتجاج الحكومة المصرية لدى مكتب العمل الدولي على تسخير العمال المصريين في العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة القناة.
- كود أرشيفي ٠٣٣٢٦٠- ٠٠٨٧، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢، عمال القناة السودانيين بمصالح الحكومة المصرية سنة ١٩٥٥م.
- كود أرشيفي ٠٣٥٢٩٩ – ٠٠٧٨ ، أرشيف سري جديد، فيلم ٨٥ ، جزء ثالث المحادثات المصرية الإنجليزية.
- كود أرشيفي ٠٣٥٨٧٩ – ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١١٩، تقرير مقدم من محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى مجلس النواب في ١١ أكتوبر ١٩٥١م، بشأن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقيتي سنة ١٨٩٩م .
- كود أرشيفي ٠٣٥٩١١- ٠٠٨٧، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، تعطيل الملاحة في ترعة الإسماعيلية ومنطقة القناة.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩١٢- ٠٠٨٧، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، إخلال البحرية البريطانية لأحكام معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨م.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩١٤- ٠٠٨٧، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، مخالفات السلطات البريطانية الحربية لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقيتي سنة١٨٩٩م.

- كود أرشيفي ٠٣٥٩١٥– ٠٠٨٧، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، إعلان السلطات البريطانية بمنطقة قناة السويس منح الجنسية البريطانية للراغبين من المواطنين والعمال من مختلف الجنسيات الذين يشتغلون لدى الجيش البريطاني.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩١٦– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، احتجاج السفارة البريطانية على إبعاد من يتعاونون مع البريطانيين في منطقة القناة.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩١٧– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١٢٣، احتجاج الحكومة المصرية لدى مكتب العمل الدولي على تسخير العمال المصريين في العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة القناة.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩٥١– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم١٢٤، الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة على القوات البريطانية في منطقة القناة على البضائع التي استولت عليها عنوة من جمرك بورسعيد ابتداءً من ١٦ أكتوبر ١٩٥١م.
- كود أرشيفي ٠٣٥٩٥٢– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم١٢٤، الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة على القوات البريطانية في منطقة القناة على البضائع التي استولت عليها عنوة من جمرك بورسعيد ابتداءً من ١٦ أكتوبر ١٩٥١م.
- كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٩– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١٤٤، النشرات السرية لوزارة الخارجية المصرية من ٢ يناير ١٩٥٠ حتى ١٥ يونيو ١٩٥٢م.
- كود أرشيفي ٠٣٧٤١٤– ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١٧٩، مساعي إنجلترا لإحضار عمال من الخارج بدلًا من العمال المصريين المضربين عن العمل بالمعسكرات البريطانية في منطقة قناة السويس.

- كود أرشيفي ٠٠٣٧٥١٨- ٠٠٧٨، أرشيف سري جديد، فيلم ١٨٧، بعثات الدول للتمرين على الأعمال العسكرية في الجيش البريطاني المرابط في قناة السويس.

وثائق وزارة الشئون الاجتماعية:

- كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٣- ٤٠٢٩، أوراق توزيع عمال الجيش البريطاني على مختلف وزارات ومصالح الحكومة في الفترة من ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م حتى ٢٧ أبريل ١٩٥٤م.
- كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٤- ٤٠٢٩، جزء ثان: أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني في الفترة من ٤ نوفمبر ١٩٥١م، إلي ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢م.
- كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٥- ٤٠٢٩، جزء ثالث: أوراق عمال اليومية بالجيش البريطاني في الفترة من ١١ يناير ١٩٥٣م حتى ١٨ مارس ١٩٥٤م.
- كود أرشيفي ٠٠٠٧٦١- ٤٠٢٩، أوراق المعاهدات والاتفاقيات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في الفترة من ٥ نوفمبر ١٩٥١ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٣م.
- كود أرشيفي ٠٠٠٢٧٤- ٤٠٢٩، أوراق أجور عمال الجيش البريطاني في الفترة من ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ إلى ٢٥ مايو ١٩٥٤م.

وثائق عابدين:

- كود أرشيفي ٠٠١٠٠٧- ٠٠٦٩، أوراق خاصة بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١- ١٩٥٢ لمواجهة حالة العمال الذين يتركون العمل بمعسكرات الجيش البريطاني بمنطقة القناة.

ثانيًا: الوثائق الأجنبية غير المنشورة:-

وثائق وزارة الخارجية البريطانية British Foreign Office: مجموعة المجلدات تحت عنوان: Egypt and Sudan . Further Correspondence بالأرقام التالية:

F.O,407.230.NO.37…… Oct 16,1951
F.O,407.230 JE 10110/112.NO.43..16 the November 1951.

ثالثًا: الوثائق العربية " المنشورة ":-

- مضابط جلسات مجلس الشيوخ المصري سنوات ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- مضابط جلسات مجلس النواب المصري سنوات ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- وزارة الشئون الاجتماعية: مصلحة العمل، تقرير عن عمال المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل أسمائهم وتعيينهم بالوزارات المختلفة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٢م، القاهرة، ١٩٥٢م.

رابعًا: الوثائق البريطانية " المنشورة " :

Parliamentary Debates, House of Commons. Vol 505, 20 Nov 1951.

خامسًا: المذكرات الشخصية:-

- حسين حسني: سنوات مع الملك فاروق، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م .
- عبد الفتاح حسن: مذكرات عبد الفتاح حسن. ذكريات سياسية، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤م .

سادسًا: المراجع والدراسات العربية:-

- جلال يحيى، خالد نعيم: مصر الحديثة ١٩١٩- ١٩٥٢م، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م.
- جمال الشرقاوي: حريق القاهرة.. قرار اتهام جديد، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، أجزاء، الطبعة الخامسة، دار العلم للملاين، بيروت، ٢٠٠٢م.

- رؤوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢م، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.
- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦م ، ط١، دار شهدي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧م.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.
- طارق البشري: دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م .
- عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧م.
- علاء الحديدي، سامى أبو النور، يواقيم رزق : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ – ١٩٥٤م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨م.
- محمد أنيس: حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء الوثائق تنشر لأول مرة، ط١، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.
- ياسين مصطفى ومحمد فتحي: نصيحة إلى العمال في مصر، ط١، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٠م.

سابعًا: الدوريات العربية:-

- الاتحاد: أعداد عامي ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- الإثنين والدنيا: أعداد عام ١٩٥١م..
- آخر ساعة المصورة: أعداد عام ١٩٥١م.
- الأهرام: أعداد عامي ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- البصير: أعداد عامي ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- البلاغ: أعداد عامي ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- روزاليوسف: أعداد عام ١٩٥١م.
- المقطم: أعداد عامي ١٩٥١، ١٩٥٢م.
- الوقائع المصرية: أعداد عام ١٩٥٥م.